الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان

اختبار شرط Marshall–Lerner على حالة الجزائر

من إعداد الطالبين:

- بشارف محمد بن علي
- خريس محمد عبد الهادي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

أ. رملي محمد

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2026/06/21

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	نزعي عزالدين	الدرجة العلمية: أ.محاضر"أ"	رئيساً
الدكتور	رملي محمد	الدرجة العلمية: أ.التعليم العالي	مشرفاً
الدكتور	رفافة براهيم	الدرجة العلمية: أ محاضر"أ"	ممتحناً

السنة الجامعية: 2025–2026

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قال تعالى: وما توفيقي الا بالله

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا القوة والمقدرة ما نحتاجه للوصول الى هذا المستوى وإتمام هذا العمل.

وعرفانا من الجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز مذكرتنا هاته، نتقدم بالشكر الجزيل إلــى:

الأستاذ المشرف: **"رملي "** على كل ما تكرم به علينا من سعة صدره ونصح وإرشاد.

والى جميع أساتذة جامعة الدكتور مولاي الطاهر وبالأخص أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الى كل عمال أسلاك الجمارك على حسن استقبالهم لنا وتعاونهم الفعال.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ..

أما بعد ....أتقدم بهذا العمل المتواضع.

إلى من جعل الله شكرهما من شكره ورضائهم من رضاه

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها فكانت سر السعادة ونبع الحنان ومنبع الأمان

إليك أمي الغالية –حفظك الله –

إلى الذي باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق.

إليك أبي الغالي – حفظك الله –

إلى ورود بيتنا إخوتي وأخواتي وأبنائهم الصغار.

إلى كل زملائي في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من يثابر في سبيل العلم.

والى كل من لم تحملهم مذكرتي وحملتهم ذاكرتي.

بشارف محمد

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ..

أما بعد ....أتقدم بهذا العمل المتواضع.

إلى من جعل الله شكرهما من شكره ورضائهم من رضاه

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها فكانت سر السعادة ونبع الحنان ومنبع الأمان

إليك أمي الغالية –حفظك الله –

إلى الذي باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق.

إليك أبي الغالي –حفظك الله –

إلى ورود بيتنا إخوتي وأخواتي وأبنائهم الصغار.

إلى كل زملائي في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من يثابر في سبيل العلم.

والى كل من لم تحملهم مذكرتي وحملتهم ذاكرتي.

محمد عبد الهادي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى انطباق شرط مارشال–ليرنر (Marshall-Lerner Condition) على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2024)، من خلال دراسة أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في ظل التحولات الاقتصادية والإصلاحات النقدية التي شهدتها الجزائر. يستند البحث إلى الإطار النظري المتعلق بالعلاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين الرصيد التجاري، مع التركيز على مرونات الطلب على الصادرات والواردات باعتبارها المحدد الأساسي لتحقيق شرط مارشال–ليرنر. كما تعتمد الدراسة على منهج قياسي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري على المدى القصير والطويل. وتُظهر النتائج مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحسين الأداء التجاري الجزائري، مع إبراز دور البنية الإنتاجية والاعتماد على المحروقات في تحديد استجابة التجارة الخارجية لتقلبات سعر الصرف. وتساهم الدراسة في تقديم رؤية علمية لصناع القرار حول جدوى استخدام سياسة سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي وتعزيز التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: شرط مارشال–ليرنر، سعر الصرف الحقيقي، الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري، المرونات التجارية، النماذج القياسية، التجارة الخارجية، التوازن الخارجي.

Abstract:

This study aims to analyse the extent to which the Marshall–Lerner condition applies to the Algerian economy during the period 1990–2024, by examining the impact of changes in the real exchange rate on the trade balance in the context of the economic transformations and monetary reforms witnessed by Algeria. The research is based on the theoretical framework concerning the relationship between currency devaluation and the improvement of the trade balance, with a focus on the elasticities of demand for exports and imports as the key determinant for fulfilling the Marshall–Lerner condition. The study also employs an econometric approach using modern econometric models to analyse the relationship between the exchange rate and the trade balance in the short and long term. The results demonstrate the effectiveness of exchange rate policy in improving Algeria's trade performance, whilst highlighting the role of the production structure and dependence on hydrocarbons in determining the response of foreign trade to exchange rate fluctuations. The study contributes to providing a scientific perspective for decision-makers on the feasibility of using exchange rate policy as a tool to achieve external balance and promote economic diversification.

Keywords: Marshall–Lerner condition, real exchange rate, trade balance, Algerian economy, trade elasticities, standard models, foreign trade, external balance.

فهرس المحتويات

البسملة ----------

كلمة شكر ----------

الإهداء----------

ملخص:----------

قائمة الجداول----------

قائمة الأشكال ----------

مقدمة عامة ---------- 1

الفصل الأول: شرط MARSHALL-LERNER والإطار المفاهيمي في الجزائر

تمهيد:---------- 6

1-الأسس النظرية---------- 7

1-1-أصل الشرط: ---------- 7

1-2-صياغة الشرط:---------- 8

1-3-المدرسة الكلاسيكية: تركيزها على الأسعار والمرونة.---------- 9

1-4-المدرسة الكينزية: إدماج الشرط في نموذج الدخل القومي والميزان التجاري.---------- 10

1-5-المدرسة النقدية: ربطه بالسياسة النقدية وسعر الصرف.---------- 12

1-2-تفاصيل شرط مارشال-ليرنر: ---------- 13

2-2-أهمية الشرط:---------- 14

3-المفاهيم الأساسية المرتبطة: ---------- 14

1-3-الميزان التجاري ---------- 14

2-3-سعر الصرف ---------- 15

3-3-العلاقة بين هذه المفاهيم ---------- 17

4-أدوات التحليل---------- 18

1-4-معادلة الشرط:---------- 18

2-4-شرح المنحنى:---------- 19

5-السياق الجزائري ---------- 20

1-5-طبيعة الاقتصاد الجزائري:---------- 20

2-5-ماهية التجارة الخارجية ---------- 21

3-5-مفهوم التجارة الخارجية---------- 21
4-5-أهمية التجارة الخارجية ---------- 22
6-5-دور سعر الصرف (الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو) في تحديد تنافسية الصادرات 24
7-5-التحديات: ضعف تنوع الصادرات، مرونة منخفضة للطلب على المحروقات ---------- 25
8-5-السياسات النقدية والمالية---------- 26
8-التداخل بين النظرية والتطبيق ---------- 28
1-8-طبيعة الصادرات و أثرها على الميزان التجاري ---------- 28
2-8-دور المرونات وضعف الاستجابة الهيكلية ---------- 28
خلاصة الفصل ---------- 30

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

مقدمة الفصل ---------- 32
1-2-السياسات النقدية والمالية:---------- 35
2 .التداخل بين النظرية والتطبيق---------- 37
1-2-تطور سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر ---------- 37
2-2-كيف ينعكس شرط مارشال–ليرنر في حالة الجزائر. ---------- 37
3-2-دور المرونات:---------- 38
3-معطيات ومنهجية الدراسة ---------- 42
1-3-بيانات الدراسة ---------- 42
تحليل تطور صادرات السلع والخدمات في الجزائر (1990–2024) ---------- 43
1 .مرحلة النمو والازدهار (1994–2005) ---------- 43
2 .الصدمات الخارجية والأزمة المالية(2006–2009 / 2014–2020) ---------- 43
3 . مرحلة التعافي والمرونة(2021–2024) ---------- 43
تحليل منحنى واردات السلع والخدمات في الجزائر (1990–2024) ---------- 44
1.مرحلة الاستقرار والنمو التدريجي (1990–2003) ---------- 44
2.مرحلة الطفرة الاستيرادية (2004–2014) ---------- 44
3.مرحلة ترشيد الواردات والتقلبات (2015–2024) ---------- 45
تحليل تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر (1990–2024) ---------- 45
تحليل منحنى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي للجزائر ---------- 46
تحليل منحنى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي للاتحاد الأوروبي(1990–2024) ---------- 48
1. الطبيعة الإحصائية للمنحنى(Structural Breaks) ---------- 48

2. الاتجاه العام للنمو (النمو الكامن للكتلة) ---------- 48
3. الصدمات الاقتصادية الكبرى---------- 49
خاتمـــة عامة ---------- 58
قائمـــة المصادروالمراجع ---------- 60
قائمـــة الملاحق ---------- 64

قائمة الجداول

رقم	العنوان الجدول	رقم الصفحة
01	نتائج تقدير دالة الواردات	51
02	نتائج تقدير دالة الصادرات	53

قائمة الأشكال

رقم	العنوان الشكل	رقم الصفحة
01	منحنى .J	19
02	توازن الميزان التجاري	40
03	صادرات السلع والخدمات الجزائرية	42
	واردات السلع والخدمات الجزائرية	44
	سعر الصرف الحقيقي	45
	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر	46
	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاتحاد الأوروبي	48
	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة الواردات	53
	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة الصادرات	55

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تُعد أسعار الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في أداء الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحديد القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية في الأسواق الدولية، كما تؤثر بشكل مباشر في ميزان المدفوعات والتوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت سياسات سعر الصرف أداة رئيسية تعتمد عليها الدول لمعالجة الاختلالات التجارية وتحسين وضعية الحساب الجاري.

ويُعتبر شرط مارشال – ليرنر من أبرز النظريات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري، إذ ينص على أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري إذا كان مجموع المرونات السعرية للطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح. وقد حظي هذا الشرط باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية باعتباره معيارًا لتقييم فعالية سياسة تخفيض سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي.

وبالنسبة للاقتصاد الجزائري، فقد شهدت الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2024 العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات المرتبطة بسياسة سعر الصرف والانفتاح التجاري، إلى جانب التأثر بتقلبات أسعار النفط التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الخارجية. وقد انعكست هذه التطورات على أداء التجارة الخارجية والميزان التجاري، مما يطرح تساؤلات حول مدى انطباق شرط مارشال – ليرنر على الحالة الجزائرية، ومدى قدرة تغيرات سعر الصرف على التأثير في الصادرات والواردات وتحقيق التوازن التجاري.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل الإطار النظري لشرط مارشال – ليرنر وربطه بواقع الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى اختبار مدى تحقق هذا الشرط قياسيًا خلال الفترة (1990–2024)، وذلك من خلال توظيف الأساليب الاقتصادية القياسية المناسبة لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية. وعليه، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية علمية حول فعالية سياسة سعر الصرف في الجزائر وإبراز حدودها وإمكاناتها في معالجة الاختلالات التجارية وتعزيز الأداء الاقتصادي.

1-الإشكالية العامة

في ظل التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2024)، خاصة فيما يتعلق بإصلاحات سعر الصرف والانفتاح التجاري وتقلبات أسعار النفط، برز التساؤل حول مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحسين الميزان التجاري الجزائري. ويُعد شرط مارشال – ليرنر من أهم المعايير النظرية المستخدمة لتقييم أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول مدى انطباق هذا الشرط على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية العامة كما يلي:

إلى أي مدى يتحقق شرط مارشال – ليرنر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2024)، وما أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري؟

2- الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بشرط مارشال – ليرنر وما هي أهم الأسس النظرية التي يقوم عليها؟
- ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الفكر الاقتصادي؟
- كيف تطورت سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990–2024)؟
- ما واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
- هل تؤثر تغيرات سعر الصرف تأثيرًا معنويًا على الصادرات والواردات الجزائرية؟
- هل تتحقق شروط مارشال – ليرنر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة؟

3-فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

يتحقق شرط مارشال – ليرنر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2024)، مما يجعل تخفيض قيمة الدينار الجزائري يسهم في تحسين الميزان التجاري.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات الجزائرية .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات الجزائرية .
- يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية .
- تتأثر فعالية سعر الصرف في الجزائر بطبيعة هيكل التجارة الخارجية وهيمنة قطاع المحروقات .

4- تحديد إطار الدراسة

أ- الإطار الزمني

تمتد الدراسة خلال الفترة **2024–1990**، باعتبارها فترة شهدت إصلاحات اقتصادية مهمة وتغيرات متتالية في نظام سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر.

ب- الإطار المكاني

تقتصر الدراسة على **الاقتصاد الجزائري** باعتباره مجال التطبيق والتحليل.

ج- الإطار الموضوعي

تتناول الدراسة تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وفق شرط مارشال – ليرنر، مع اختبار مدى تحقق هذا الشرط في الجزائر باستخدام الأساليب القياسية.

5-أسباب اختيار الموضوع

الأسباب العلمية

- أهمية شرط مارشال – ليرنر في تحليل آثار سياسات سعر الصرف .
- قلة الدراسات الحديثة التي تغطي الفترة الممتدة إلى سنة 2024 .

- الرغبة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية .

الأسباب الشخصية

- الاهتمام بمجال الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية .
- الرغبة في فهم أثر سياسات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري .
- تطوير المهارات البحثية والقياسية في المجال الاقتصادي .

6-أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الدراسة في:

- إبراز دور سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي .
- توضيح مدى صلاحية شرط مارشال – ليرنر للتطبيق على الاقتصاد الجزائري .
- المساهمة في دعم صانعي القرار بمؤشرات علمية حول فعالية سياسة سعر الصرف .
- تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية المستقبلية .
- إثراء المكتبة الأكاديمية بدراسة تجمع بين الجانب النظري والتحليل القياسي .

7- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار النظري لشرط مارشال – ليرنر .
- دراسة تطور سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة .(2024–1990)
- تحليل العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات الجزائرية .
- اختبار مدى تحقق شرط مارشال – ليرنر باستخدام النماذج القياسية المناسبة .
- تقديم توصيات من شأنها تعزيز فعالية السياسات الاقتصادية المرتبطة بسعر الصرف والتجارة الخارجية .

8-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة

المنهج المتبع

اعتمدت الدراسة على:

- **المنهج الوصفي التحليلي** لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بشرط مارشال – ليرنر وسعر الصرف والميزان التجاري .
- **المنهج القياسي** لاختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .

الأدوات المستخدمة

- البيانات الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات .
- قواعد بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
- برامج التحليل القياسي والإحصائي مثل **EViews**و .**SPSS**

- اختبارات السلاسل الزمنية (الاستقرارية، التكامل المشترك، السببية، ونماذج الانحدار المناسبة) .

10-صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أهمها:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات الإحصائية الحديثة أو توحيدها عبر كامل فترة الدراسة .
- التباين في مصادر البيانات الاقتصادية واختلاف طرق قياس بعض المؤشرات .
- تأثر الاقتصاد الجزائري بعوامل خارجية عديدة، خاصة تقلبات أسعار النفط، مما يزيد من تعقيد تحليل أثر سعر الصرف بصورة مستقلة .
- محدودية الدراسات التطبيقية الحديثة التي تناولت شرط مارشال – ليرنر في الجزائر خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2024 .
- صعوبة الفصل بين أثر سعر الصرف وأثر المتغيرات الاقتصادية الأخرى المؤثرة في الميزان التجاري.

الفصل الأول: شرط Marshall– Lerner والإطار المفاهيمي في الجزائر

الفصل الأول: شرط Marshall-Lerner والإطار المفاهيمي في الجزائر

تمهيد:

يُعدّ شرط مارشال–ليرنر أحد الركائز النظرية الأساسية في تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، حيث يربط بين مرونات الطلب على الصادرات والواردات وقدرة الاقتصاد على تحسين رصيده الخارجي. وفي سياق الاقتصاد الجزائري، تكتسي دراسة هذا الشرط أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة البنية الاقتصادية المعتمدة بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات، وما يرافقها من تقلبات في الإيرادات الخارجية. ومن ثمّ، يهدف هذا الفصل النظري إلى تأصيل المفاهيم المرتبطة بشرط مارشال–ليرنر، من خلال عرض إطاره النظري وتحديد محدداته الأساسية، مع إسقاطه على خصوصيات الاقتصاد الجزائري. كما يسعى إلى إبراز العلاقة بين سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي، في ظل التحديات الهيكلية التي تواجهها الجزائر. وعليه، فإن فهم مدى تحقق هذا الشرط يُعدّ مدخلًا ضروريًا لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في مجال الإصلاحات النقدية والتجارية.

1-الأسس النظرية

1-1-أصل الشرط:

يُعدّ مفهوم الشرط في سياق التجارة الدولية، خاصة ما يتصل بأثر تغيّر سعر الصرف على الميزان التجاري، من المفاهيم التي نشأت في إطار التحليل النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية، بهدف تفسير الكيفية التي تؤثر بها تقلبات أسعار الصرف على تدفقات الصادرات والواردات. فقد برز هذا المفهوم ضمن الجهود الرامية إلى فهم تفاعل ميزان المدفوعات مع سعر الصرف، حيث سعى الاقتصاديون إلى تحديد الشروط التي بموجبها يؤدي انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة الوطنية إلى تحسين أو تدهور الميزان التجاري. ومن هنا، ارتبط أصل هذا الشرط بتحليل مرونة الطلب على الصادرات والواردات، باعتبارها المحدد الأساسي لاستجابة التجارة الخارجية لتغيرات الأسعار النسبية الناتجة عن تقلبات سعر الصرف. (خروف منير، السنة الجامعية: 2014-2015، صفحة 13)

وفي هذا الإطار، انطلقت النظرية من فرضية أساسية مفادها أن تخفيض قيمة العملة (أو انخفاض سعر الصرف) من شأنه أن يجعل الصادرات أرخص بالنسبة للأجانب والواردات أغلى بالنسبة للمقيمين، مما يفترض أن يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري. غير أن هذا الأثر لا يتحقق بشكل آلي، بل يتوقف على شرط جوهري يتمثل في مدى استجابة الكميات المطلوبة للتغير في الأسعار، أي مرونة الطلب. فإذا كانت مرونة الطلب على الصادرات والواردات مرتفعة، فإن التغير في الأسعار يؤدي إلى تغير كبير في الكميات، وهو ما يدعم تحسن الميزان التجاري. أما إذا كانت المرونة ضعيفة، فإن الأثر السعري لا ينعكس بشكل كافٍ على الكميات، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

وعليه، فإن أصل هذا الشرط يعكس محاولة نظرية لضبط العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري ضمن إطار تحليلي يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الديناميكية بين الأسعار والكميات في التجارة الدولية. وقد شكل هذا التحليل أساسًا لتطوير العديد من النماذج اللاحقة في الاقتصاد الدولي، التي ركزت على دور المرونات والتأخيرات الزمنية في انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى الميزان التجاري. وبالتالي، فإن هذا الشرط لا يُفهم بمعزل عن السياق العام لنظرية التجارة الدولية، بل يمثل امتدادًا لها في تفسير التوازنات الخارجية للدول في ظل تقلبات النظام النقدي الدولي.

يندرج تحليل الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية ضمن المسار الليبرالي الذي رسمه الجيل الأول وبالتالي فنتائجه تأتي تدعيما لهذا النهج، غير أنه يرفض الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة، ويطرح بدلها نظرية جديدة في القيمة تكون نواة انطلاق التحليل النيوكلاسيكي، ولذلك فإن قانون المزايا النسبية ل " ريكاردو يبقى مقبولا من طرفهم إلا أنهم يفسرونه بأدوات مختلفة.

- ✓ ويعتمد التحليل النيوكلاسيكي على الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية إلا أنها تختلف في:
- ✓ وجود أكثر من عامل إنتاج وهما العمل ورأس المال؛
- ✓ وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة، وهذه التقنيات هي نفسها في كل بلد لكن التقنية المستخدمة في إنتاج سلعة معينة تختلف من بلد لآخر، بسبب اختلاف أسعار عوامل الإنتاج بالإضافة إلى ذلك تفترض النظرية تماثل الأذواق في كل بلد (خروف منير، السنة الجامعية: 2014-2015، صفحة 11).

وإن ظهور النظريات الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، ومن خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذه الخصوصيات بدءا بالعامل التكنولوجي، ثم المنافسة غير التامة، وبعد ذلك اقتصاديات الحجم، وأخيرا نموذج الجاذبية (خروف منير، السنة الجامعية: 2014-2015، صفحة 14).

1-2-صياغة الشرط :

يُعدّ شرط **مارشال–ليرنر** (Marshall–Lerner Condition)من الركائز التحليلية في تفسير أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، حيث يفترض هذا الشرط أن نجاح سياسة التخفيض (devaluation)في تحسين الميزان التجاري مرهون بكون مجموع مرونات الطلب السعرية على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح؛ بمعنى أن استجابة الكميات المصدّرة والمستوردة للتغير في الأسعار تكون كافية لتعويض الأثر الأولي لارتفاع قيمة الواردات وانخفاض أسعار الصادرات. وفي هذا السياق، تختلف المدارس الاقتصادية في تقييمها لفعالية هذه الآلية؛ إذ تؤكد المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الدور الحاسم للأسعار ومرونات الطلب في تصحيح الاختلالات الخارجية، معتبرة أن الأسواق تميل نحو التوازن تلقائيًا عبر آلية الأسعار. في المقابل، تُبرز المدرسة الكينزية—المرتبطة بأفكار جون مايناردكينز—أهمية

العوامل الهيكلية والدخل القومي، وترى أن أثر التخفيض قد يكون محدودًا على المدى القصير بسبب جمود الطلب وضعف الاستجابة، وهو ما يُفسَّر أحيانًا بظاهرة "منحنى .J" أما المدرسة البنيوية، خاصة في اقتصادات الدول النامية، فتذهب إلى أن ضعف تنوع الصادرات واعتمادها على المواد الأولية ذات الطلب غير المرن قد يجعل من سياسة التخفيض أداة غير فعالة، بل وقد تؤدي إلى تفاقم العجز التجاري بدل تقليصه، وهو ما يستدعي تبني سياسات مرافقة تستهدف تحسين الهيكل الإنتاجي وتعزيز القدرة التنافسية.

1-3-المدرسة الكلاسيكية: تركيزها على الأسعار والمرونة.

تُعدّ المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس الفكرية التي أرست الأسس العلمية للتحليل الاقتصادي الحديث، حيث ارتبط ظهورها بالتحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر، خاصة في بريطانيا. وقبل التطرق إلى مضمون هذه المدرسة، يجدر توضيح مدلول مصطلح "كلاسيكي " (Classique)، الذي يُساء فهمه في كثير من الأحيان؛ إذ لا يعني هذا المصطلح "القديم" أو "التقليدي" كما هو شائع، بل يدل في أصله اليوناني على ما هو نموذجي أو مثالي أو رفيع المستوى، وهو ما يعكس المكانة العلمية التي احتلتها هذه المدرسة في تاريخ الفكر الاقتصادي (المهدي الطاهر، 2002، صفحة 27).

لقد ظهرت المدرسة الكلاسيكية في سياق فكري وعلمي متميز، واستمرت هيمنتها قرابة قرن من الزمن، حيث أسهمت إسهامًا جوهريًا في تحليل الظواهر الاقتصادية وفق مقاربة علمية قائمة على المنطق والموضوعية. وتميز رواد هذه المدرسة بابتعادهم عن الاعتبارات الشخصية والدوافع الأخلاقية، معتمدين في المقابل على أدوات التحليل العقلي المجرد، مما أضفى على علم الاقتصاد طابعه العلمي الحديث الذي استمر إلى يومنا هذا.

ومن أبرز الخصائص المنهجية للمدرسة الكلاسيكية تركيزها على دور الأسعار كآلية أساسية لتنظيم النشاط الاقتصادي، حيث اعتبر الكلاسيك أن نظام الأسعار يتمتع بمرونة كافية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في مختلف الأسواق. فالأسعار، وفق هذا التصور، ليست مجرد متغيرات نقدية، بل هي إشارات اقتصادية تعكس ندرة الموارد وتوجه سلوك المنتجين والمستهلكين على حد سواء. كما أن مرونة الأسعار والأجور تُعدّ شرطًا جوهريًا لضمان تحقيق التوازن التلقائي في الاقتصاد دون الحاجة إلى تدخل الدولة (المهدي الطاهر، 2002، صفحة 27).

وعليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لم تكتفِ بوضع إطار نظري لفهم الظواهر الاقتصادية، بل أسهمت في إرساء قواعد تحليلية دقيقة جعلت من الاقتصاد علمًا قائمًا بذاته، وهو ما يفسر استمرار تأثيرها في العديد من النظريات الاقتصادية المعاصرة، خاصة في مجالي المالية والتجارة الدولية.

1-4-المدرسة الكينزية: إدماج الشرط في نموذج الدخل القومي والميزان التجاري.

نظرية الكنزية في الاقتصاد Keynesian economics اسس هذه النظرية الاقتصادي البرطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes بعد الكساد العظيم ونشرها في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والمال" عام 1936، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) اي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات.

في نظريته يعتقد ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافراد على مستوى الاقتصاد الجزئي

، وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وإن لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد انه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، خصوصا ابان الكساد الكبير.

ويعتقد كينز أن الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين (محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري، 1997).

"جون مينارد كينز" حث على طبع بنكنوت لأن ذلك يساعد على زيادة الطلب على السلع، مما يسرّع دورة رأس المال وينشرها في المجتمع، مما يساعد على خلق قيمة مضافة لاحقة تدعم البنكنوت الذي تم طبعه قبلها. ولذلك فهذا السلوك يسمى "اقتصاد كينزي". وهو موضوع جدل كبير حتى اليوم (منال محمود طلعت، 2003).

يمثل التوازن الاقتصادي مفهومًا محوريًا في الدراسات المالية والتجارية الدولية، ويقوم على مجموعة من الشروط الأساسية التي تضمن استقرار النظام الاقتصادي. من أبرز هذه الشروط:

1. **تساوي سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الحقيقي (الطبيعي)**، وهو ما يعكس التكافؤ بين تكلفة رأس المال والمردود الفعلي للاستثمار، ويعد مؤشرًا على كفاءة سوق المال في توجيه الموارد .

2. **تساوي حجم الادخار مع حجم الاستثمار**، بما يحقق توازن العرض والطلب على الموارد المالية داخل الاقتصاد، ويضمن عدم وجود فجوات تمويلية تعيق النمو .
3. **انعدام الأرباح والخسائر الطارئة**، وهو ما يعكس حالة من الاستقرار النسبي للأسواق، حيث لا تتعرض المؤسسات الاقتصادية لمخاطر غير متوقعة تؤثر على الأداء الكلي .

عند النظر إلى **نموذج الدخل القومي والميزان التجاري**، تتجلى هذه الشروط في العلاقة بين الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، والصادرات والواردات. فوفقًا لنموذج الدخل القومي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث يمثل Yالدخل القومي، وC الاستهلاك، وI الاستثمار، وG الإنفاق الحكومي، و$(X-M)$ صافي الصادرات. يضمن تحقيق التوازن الاقتصادي أن يساوي الادخار الوطني Sحجم الاستثمار Iجنبًا إلى جنب مع استقرار الميزان التجاري بحيث لا تكون هناك فجوات في الطلب الكلي تؤدي إلى ركود أو تضخم.

لقد ساد الفكر الكلاسيكي بقيادة **آدم سميث** منذ عام 1776، واستمر لأكثر من قرن ونصف، مع مساهمات بارزة لرواد آخرين مثل **دافيد ريكاردو** و**توماس مالتوس** و**روبرت مالثس**، فضلاً عن الفكر الاقتصادي الفرنسي الذي أسهم فيه قانون **ساي** الذي نص على أن "العرض يخلق طلبه". وقد شكل هذا الفكر الكلاسيكي الأساس لنظم السوق الحر والاقتصاد الرأسمالي التقليدي، لكنه اعتمد بشكل أساسي على افتراضات التوازن الطبيعي للأسواق وقدرتها على الاستقرار الذاتي (محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري، 1997).

غير أن أزمة الكساد الكبير بين 1933 و1939 أظهرت محدودية هذه الفرضيات، حيث فشلت الأسواق في تحقيق التوازن الذاتي، وعجزت القوانين الاقتصادية الكلاسيكية عن مواجهة البطالة وانخفاض الطلب الكلي. هذه الأزمة كانت حافزًا لبروز الفكر الكينزي بقيادة جون مينارد كينز، الذي طرح في كتابه عام 1936 "النظرية العامة في الاستخدام والنقود والفائدة "رؤى جديدة لتفسير كيفية إدارة الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ركز كينز على دور النقود والفائدة في تحفيز الاستثمار والاستهلاك، مشيرًا إلى أن تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والنقدية يمكن أن يعوض عن ضعف آلية السوق في بعض الفترات، مما يحقق التوازن الاقتصادي المستدام ويعزز القدرة على معالجة الاختلالات في الدخل القومي والميزان التجاري على حد سواء (محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري، 1997).

باختصار، يمكن القول إن التوازن الاقتصادي يتطلب مراعاة شروط تكافؤ الفائدة، توازن الادخار والاستثمار، واستقرار الأرباح والخسائر، مع إدماج هذه المبادئ في نموذج الدخل القومي والميزان التجاري لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق تنمية مستدامة في ظل التحديات المعاصرة.

1-5-المدرسة النقدية: ربطه بالسياسة النقدية وسعر الصرف.

تُعدّ المدرسة النقدية من أبرز التيارات الفكرية التي أعادت صياغة العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف في إطار الاقتصاد الدولي، حيث انطلقت من فرضية أساسية مفادها أن الاستقرار النقدي يُعدّ شرطًا جوهريًا لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي. وفي هذا السياق، يؤكد رواد هذا التيار، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، أن التحكم في عرض النقود يمثل الأداة الأكثر فعالية لتوجيه الاقتصاد، وأن نظام سعر الصرف يجب أن يخدم هذا الهدف لا أن يقيّده. لذلك، فإن تبني نظام صرف مرن يسمح للسلطات النقدية باستعادة استقلاليتها في إدارة السياسة النقدية، خاصة في ظل انفتاح اقتصادي وتزايد حركة رؤوس الأموال، وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه النص من أن مرونة سعر الصرف تمنح الدولة حرية اختيار السياسات الملائمة لتحقيق الاستقرار الداخلي (برياطي حسين وزيدان محمد، بدون سنة نشر محددة، الصفحات 33–58).

وفي نفس الإطار، تربط المدرسة النقدية بين تقلبات سعر الصرف والتوازنات النقدية، معتبرة أن سعر الصرف ليس إلا انعكاسًا لقوى العرض والطلب على النقود في السوق. فوفق هذا المنظور، فإن الاختلالات في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم تعود أساسًا إلى اختلالات نقدية داخلية، مما يجعل تعديل سعر الصرف يتم تلقائيًا في ظل نظام التعويم دون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات النقدية. وهذا ما يتجلى في الطرح الذي يبرز دور قوى السوق في تحديد سعر الصرف في النظام المرن، حيث يتكيف هذا الأخير مع التغيرات في الطلب على العملات، مما يسمح بامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية وتحقيق نوع من التوازن الديناميكي.

أما من زاوية التحليل التطبيقي، فإن المدرسة النقدية تبرز بوضوح في النقاش حول المفاضلة بين أنظمة الصرف، خاصة في ظل ما يعرف بـ"الثلاثية المستحيلة" التي تؤكد استحالة الجمع بين استقرار سعر الصرف، وحرية حركة رؤوس الأموال، واستقلالية السياسة النقدية في آن واحد. ومن هذا المنطلق، تدافع المدرسة النقدية عن خيار الصرف المرن باعتباره الحل الأمثل الذي يضمن استقلالية السياسة النقدية في عالم يتسم بعولمة مالية متزايدة. وهو ما ينسجم مع ما خلصت إليه الدراسة من أن الدول التي تسعى إلى الحفاظ على فعالية سياستها النقدية في ظل انفتاح مالي لا تجد بديلاً عن تبني مرونة في سعر الصرف، بما يسمح لها بالتكيف مع الصدمات والحفاظ على التوازنات الكلية للاقتصاد (برياطي حسين وزيدان محمد، بدون سنة نشر محددة، الصفحات 33-58).

2-المدخل المفاهيمي

شرط مارشال-ليرنر (Marshall-Lerner Condition) هو قاعدة اقتصادية تنص على أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يحسن الميزان التجاري فقط إذا كان مجموع مرونات الطلب السعرية للصادرات والوارد (بالقيمة المطلقة) أكبر من الواحد الصحيح. إذا كان هذا المجموع أقل من واحد، يؤدي خفض العملة إلى تدهور الميزان التجاري (وفاء بومدين ومحمد خميسي بن رجم، 2019، الصفحات 342-357).

2-1-تفاصيل شرط مارشال-ليرنر:

- **العلاقة** :يربط الشرط بين مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات مع سعر الصرف.
- **المعادلة** :يتحسن الميزان التجاري إذا : $|\varepsilon_m| + |\varepsilon_x| > 1$
- **الآلية:**
  - **تخفيض العملة** :يجعل الصادرات أرخص والواردات أغلى.
  - **المرونة العالية:** يستجيب المشترون (المحليون والأجانب) بقوة لتغير الأسعار، فتزيد الصادرات حجمًا وتنخفض الواردات، مما يعالج العجز.
  - **المرونة المنخفضة:** لا يستجيب المشترون بشكل كافٍ، فتزيد تكلفة الواردات دون انخفاض كبير في حجمها، مما يفاقم العجز.

- **التوقيت** :غالباً ما ينجح الشرط على المدى الطويل، بينما قد يؤدي إلى نتائج عكسية على المدى القصير، وهي الظاهرة المعروفة بـ "منحنى J".

2-2-أهمية الشرط:

يعتبر أداة جوهرية لتقييم جدوى سياسات أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، وهو حيوي لفهم كيف أن أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها قد يختلف باختلاف هيكل الاقتصاد (وفاء بومدين ومحمد خميسي بن رجم، 2019، الصفحات 342-357).

3-المفاهيم الأساسية المرتبطة:

3-1-الميزان التجاري:

مفهوم الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الصادرات والواردات للدولة حيث تكون الصادرات بالعملة المحلية في حين أن الواردات تكون بالعملة الأجنبية (تايه النعيمي عدنان، 2012، صفحة 76). يمكننا القول أنَّ الميزان التجاري هو جدول ضمني في ميزان الحساب الجاري أحد حسابات ميزان المدفوعات، حيث يسجل حركة المعاملات التجارية دخولا وخروجا متمثلة في الصادرات والواردات خلال فترة معينة غالبا ما تتمثل في 3 أشهر فمثلا إذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية لدولة ما فإنه يمكن القول أن هناك فائض في الميزان التجاري أما في الحالة العكسية (ارتفاع الواردات السلعية مقابل الصادرات فهنا يكون الميزان في حالة عجز. تجدر الإشارة هنا إلى أن حالة الفائض لا تعني أنها ستكون في مصلحة الدولة أو العكس في حالة العجز (غير صالحها)، وفي حالة ما إذا أردنا التعبير عن الميزان التجاري بمعادلة رياضية فإن رصيده يساوي إجمالي الصادرات للبلد (X) مطروح منها إجمالي الواردات للبلد (M)، هذه المعادلة تسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي (X-M) على كفاءة صادرات البلد وقوة تنافسيتها نظير قريناتها في السوق العالمي (دوحة سلمى ، السنة الجامعية: 2014-2015، صفحة 117).

تعتبر حالة التوازن في الميزان التجاري هي الحالة الشاذة حيث أنه في غالب الأحيان يكون في اختلال وتسعى دول العالم جاهدة إلى تحسين وضعية موازينها التجارية من خلال تقييد الواردات قدر الإمكان وتشجيع الصادرات الأمر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي لها.

حالات الاختلال في الميزان التجاري: يتمثل الاختلال في الميزان التجاري في حالتين حالة الفائض تكون فيها الصادرات زائد الطلب المحلي أكبر من الواردات زائد الانتاج المحلي أما حالة العجز يكون مجموع صادرات الدولة والطلب المحلي أقل من مجموع الواردات والانتاج المحلي.

حالة العجز: من الملاحظ أن المشكلات تبرز بشكل أكبر في حالة العجز في رصيد الميزان التجاري حيث أنه تعرف الدول المتخلفة حدة في اختلالات موازينها التجارية متمثلة في عجزها نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية من خلال زيادة حاجاتها لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشاريع الانتاجية (فليح حسن خلف، 2004 ، صفحة 236)، يعني هذا أنها تعيش في مستويات أكبر من قدراتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج كما يعني العجز في ميزانها التجاري أن الطلب على عملات الدول المصدرة لها يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية الخاصة بها مؤديا إلى تدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على السلع الخارجية أو الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي تفشي البطالة متسببة في فشل السياسات الاقتصادية في بلوغ أهدافها (عبد المطلب عبد الحميد، 2000 ، صفحة 404).

حالة الفائض: في هذه الحالة ترتفع أرصدة الدولة مؤدية إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية مقارنة بأسعار العملات الأجنبية الأخرى الأمر الذي يجعل أسعار صادراتها مرتفعة مقارنة بنظيراتها في السوق الدولي فتتأثر التعاملات التجارية الوطنية سلبا فتتراجع صادراتها ما يؤثر سلبا على الانتاج المحلي والدخل والتشغيل فيستمر هذا التأثير حتى يتحقق التوازن بين الصادرات والواردات (فليح حسن خلف، 2004 ، صفحة 234) تحقيق فائض في الميزان التجاري لدولة ما في ظروف اقتصادية ملائمة يدل على متانة مركزها الاقتصادي والتجاري من خلال التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسات تقييد الواردات لحماية المنتوج المحلي فهذا يدل على نجاح الدولة في تطبيق سياسة قصيرة المدى وبالتالي سيحصل العديد من الاختلالات في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد على المدى المتوسط والطويل (كياس أسامة، 2022، الصفحات 436-437).

3-2-سعر الصرف:

إن التصنيف المتعلق بطبيعة التقلبات والتغيرات الحاصلة في العملة يجعلنا نفرق بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي والفعلي، فالتغيرات في سعر الصرف الاس مي بين بلدين هو التغيير في

سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق، والتغيير في سعر الصرف الحقيقي هو التغيير في سعر الصرف الاسمي معدل الفروقات في ي معدلات التضخم في كلا البلدين.

ومن المعلوم كذلك أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة بينهما، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى ثمن لها . ومنه يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، ومن زاوية أخرى فإذا نظرنا إلى سعر الصرف بطريقة عكسية نجده عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية (سليمان شيباني، السنة الدراسية: 2008-2009، صفحة 22).

وحسب الاقتصادي حمدي عبد العظيم فإن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعبر عن ثمنها بالعملة الوطنية.

وتعدد المفكرين الاقتصاديين في تقديم تعريف سعر الصرف الا ان هده التعاريف تجتمع في مفهوم واحد ندكر منها (سمير فخري نعمة، 2011، صفحة 15):

- يعرف سعر الصرف على أنه: "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.
- وأيضا هو سعر عملة بعملة أخرى. يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات.
- ويعرف كدلك بأنه: سعر الصرف عملة اجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية الازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية، او هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد العملتين سلعة في حين تعتبر الاخرى السعر النقدي لها (عرفان تقي الدين الحسين، 1999، صفحة 147).

مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه: العلاقة للكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي سعر العملة بقيمة عملة اخرى، وتجدر الاشارة الى انه توجد طريقتين لتسعير العملات المبشر والتسعير الغير مباشر (بلغالي معمر، السنة الجامعية: 2023-2024، الصفحات 06-07).

المرونة السعرية للطلب:

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير، منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها (راتول محمد، 2004، الصفحات 343-344).

* **التعويم المدار: التعويم غير النظيف):** ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
* **التعويم الحر: (التعويم النظيف):** في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب، حيث أن السلطات النقدية تسمح بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة وهذا لحماية سعر الصرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة وتغير أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.

3-3-العلاقة بين هذه المفاهيم:

تُفهم العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف والمرونة السعرية للطلب في إطار تحليل توازنات التجارة الخارجية، حيث يشكّل سعر الصرف أداة حاسمة تؤثر مباشرة على تنافسية السلع في الأسواق الدولية. فعندما يحدث انخفاض في قيمة العملة الوطنية، تصبح الصادرات أرخص نسبيًا للأجانب، بينما ترتفع تكلفة الواردات بالنسبة للمقيمين، وهو ما يفترض أن يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري. غير أن هذا الأثر يظل مشروطًا بدرجة استجابة الطلب، أي المرونة السعرية للطلب على الصادرات والواردات.

فإذا كان الطلب الخارجي على الصادرات مرنًا، فإن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة كبيرة في الكميات المصدّرة، مما يعزز الإيرادات التصديرية. وبالمقابل، إذا كان الطلب المحلي على الواردات مرنًا، فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في حجم الاستيراد. أما في حالة ضعف المرونة، فإن التغير في الأسعار لا يقابله تغير كبير في الكميات، مما قد يحد من فعالية سياسة تخفيض العملة. ومن هنا تبرز

أهمية شرط مارشال–ليرنر، الذي ينص على أن تحسن الميزان التجاري يتطلب أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح. وعليه، فإن تحليل أثر سعر الصرف لا يمكن فصله عن سلوك الطلب، بل يتطلب فهمًا تكامليًا للمرونات في الأسواق الدولية.

4-أدوات التحليل

4-1-معادلة الشرط:

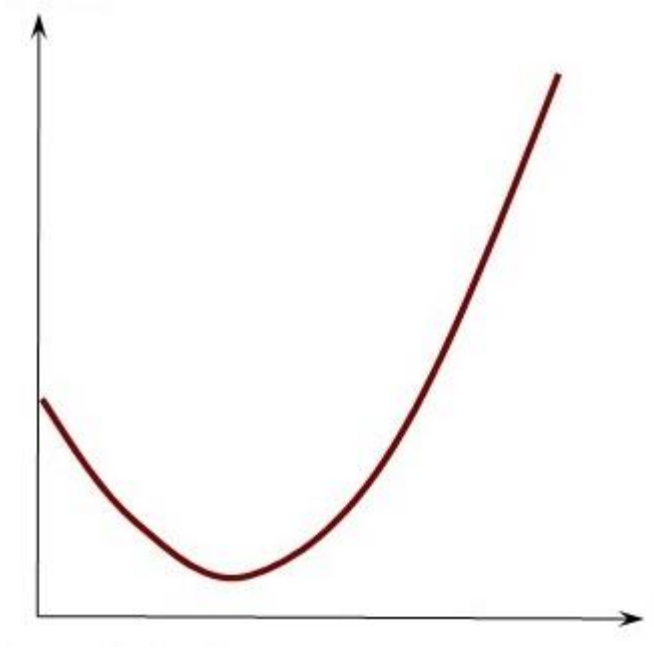
$$\varepsilon_x + \varepsilon_m > 1$$

حيث ε_xمرونة الطلب على الصادرات، و ε_mمرونة الطلب على الواردات.

- **مؤشرات القياس:** بيانات التجارة الخارجية، أسعار الصرف، مرونات الطلب.
- **النماذج الاقتصادية** :نموذج المرونات، نموذج) J–Curve منحنى.(J

يُعدّ مفهوم منحنى **J** من الأدوات التحليلية المهمة في الفكر الاقتصادي والمالي، إذ يعكس الطبيعة الديناميكية لتفاعل المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، لا سيما في ظل وجود فترات تأخر زمني (Time Lags)بين السبب والنتيجة. ففي سياق الاقتصاد الكلي، يفسّر هذا المنحنى السلوك غير الفوري للميزان التجاري عقب تخفيض قيمة العملة، حيث لا تظهر الآثار الإيجابية المتوقعة مباشرة، بل يسبقها تدهور مؤقت. ويرجع ذلك إلى جمود الكميات المتبادلة تجارياً على المدى القصير، نتيجة ارتباطها بعقود مسبقة وصعوبة تعديل سلوك المستهلكين والمنتجين بسرعة. في هذه المرحلة، ترتفع قيمة الواردات بسبب زيادة أسعارها المقومة بالعملة المحلية، بينما لا تستجيب الصادرات بالسرعة نفسها، مما يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري. غير أنّ هذا الوضع لا يستمر، إذ تبدأ آليات السوق بالعمل تدريجياً؛ حيث تتحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية بفعل انخفاض أسعارها النسبية، فيزداد الطلب عليها، كما يتجه المستهلك المحلي نحو البدائل الوطنية بسبب ارتفاع تكلفة السلع المستوردة. وبهذا، يتحول المسار من التدهور إلى التحسن، ليرسم الشكل المميز لمنحنى **J** (أنظر الموقع: https://hbrarabic.com/).

الشكل رقم (01): منحنى J.



Source : J-Curve | Theory, Graph & Uses

2-4-شرح المنحنى:

- المحور الأفقي x :يمثل مجموع المرونتين $\varepsilon_x + \varepsilon_m$
- المحور العمودي y :يمثل أثر ذلك على الميزان التجاري
- عند النقطة $x = 1$:تمثل **حدّ التعادل**
- إذا كان $x > 1$:يصبح $y > 0$ ⟵تحسن الميزان التجاري
- إذا كان $x < 1$:يكون $y < 0$ ⟵تدهور الميزان التجاري

وبربط ذلك بمنحنى **J**، فإن الاقتصاد يبدأ في المنطقة السالبة (تدهور)، ثم مع مرور الوقت وارتفاع المرونات الفعلية، ينتقل إلى المنطقة الموجبة (تحسن)، وهو ما يعكس الشكل التصاعدي لمنحنى **J.**

ولا يقتصر تطبيق هذا المفهوم على الاقتصاد الكلي، بل يمتد إلى مجالات مالية واستثمارية متعددة، من بينها قطاع الأسهم الخاصة(Private Equity) ، حيث يعكس منحنى **J**نمط العوائد عبر دورة حياة الصناديق الاستثمارية. ففي المراحل الأولى من تأسيس الصندوق، تتحمل الاستثمارات تكاليف مرتفعة تتعلق بالبحث، والتقييم، وإعادة هيكلة الشركات المستهدفة، إلى جانب ضعف العوائد الأولية، مما يؤدي إلى تسجيل

معدلات عائد سلبية أو منخفضة. غير أنّ هذه المرحلة تمثل في حقيقتها استثماراً في بناء القيمة طويلة الأجل، إذ تبدأ النتائج الإيجابية بالظهور تدريجياً مع نضج الاستثمارات وتحسن أداء الشركات الممولة، وصولاً إلى مرحلة التخارج (Exit) التي تحقق فيها الأرباح الرأسمالية. وعليه، فإن منحنى **ل**يجسد من منظور تحليلي أعمق فكرة أساسية في الاقتصاد والتمويل مفادها أنّ بعض السياسات أو الاستثمارات قد تتطلب تحمّل تكاليف أولية أو نتائج سلبية قصيرة الأجل، في سبيل تحقيق مكاسب أكبر وأكثر استدامة على المدى الطويل، وهو ما يبرز أهمية التحليل الزمني والصبر الاستثماري في تقييم السياسات الاقتصادية والقرارات المالية.

5-السياق الجزائري

5-1-طبيعة الاقتصاد الجزائري:

يتسم الاقتصاد الجزائري بطبيعة ريعية واضحة، حيث يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للنمو والعائدات الخارجية. فحسب ما يظهر في الجداول الإحصائية، يحتل قطاع المحروقات حصة معتبرة من الناتج الداخلي الخام ومن القيمة المضافة، كما يهيمن على هيكل الصادرات بشكل شبه كلي. هذا الاعتماد المفرط يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس مباشرة على مستويات النمو والاستقرار المالي. إلى أن هيمنة هذا القطاع تُعد نقطة ضعف هيكلية بسبب ضعف ترابطه مع باقي القطاعات الإنتاجية (بن عامر نبيل، 2024 ، صفحة 440) .

في المقابل، يعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف واضح في القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، وهو ما يفسر الاعتماد الكبير على الواردات. إذ تُظهر بنية الاقتصاد، محدودية مساهمة الصناعة التحويلية والقطاعات المنتجة، مما يؤدي إلى عجز هذه القطاعات عن تلبية الطلب المحلي . وبالتالي، تلجأ الجزائر إلى استيراد كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية والوسيطة، سواء لتغطية حاجيات الاستهلاك النهائي أو لتغذية النشاطات الإنتاجية المحلية، وهو ما يعكس اختلالًا في ميزان التجارة غير النفطية ويعمّق التبعية للخارج.

وعليه، يمكن القول إن طبيعة الاقتصاد الجزائري هي نتيجة لاختلال هيكلي مزدوج: من جهة، تركّز شديد للصادرات في المحروقات، ومن جهة أخرى، اتساع قاعدة الواردات بسبب ضعف التنويع الاقتصادي.

هذا الوضع يكرّس نموذجًا اقتصادياً غير متوازن، حيث يتم تمويل الواردات أساسًا من عائدات النفط، بدل الاعتماد على إنتاج محلي متنوع وقادر على المنافسة. ومن منظور المالية والتجارة الدولية، فإن هذا النمط يعكس هشاشة في الاندماج الاقتصادي العالمي، ويؤكد الحاجة الملحة إلى سياسات تنويع اقتصادي تعزز الإنتاج المحلي وتقلل من التبعية الخارجية، خاصة في ظل التحولات الراهنة في أسواق الطاقة العالمية.

5-2-ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الأنشطة الاقتصادية المهمة في البلدان المتقدمة والنامية من خلال دورها الإيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية.

كما وتمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لمختلف الدول، وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصادات والمجتمعات المختلفة، ومساعدتها في التطور والنمو من خلال نقل المعلومات والتكنولوجيا، وتصريف الإنتاج الفائض عن الحاجة وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية.

يعتبر النمو الاقتصادي مرادفا للتقدم الاقتصادي لذلك استحوذ فكر معظم الاقتصاديين ومتخذي القرار حول كيفية تحقيقه، حيث تسعى كل دول العالم المتقدمة والنامية إلى رفع معدلات النمو واستمرارها وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للثروات والإمكانيات المتاحة، ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي لذلك تركز الأبحاث على العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي حيث أن العلاقة بينهما لا تزال تثير جدلا واسعا بين الباحثين والاقتصاديين خاصة اتجاه العلاقة السببية بينهما.

5-3-مفهوم التجارة الخارجية

تناول العديد من الاقتصاديين موضوع التجارة الخارجية كل حسب وجهة نظره، فمنهم من عرّف التجارة الخارجية على أنها مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول، وعرّفها الاقتصاديون آخرون بأنها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة والمعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة بحركة السلع والخدمات ورؤوس الدول المختلفة (علي زينة طارق، 2018، صفحة 175). حيث تعكس التجارة الخارجية الروابط الاقتصادي بين الإقتصادات الفردية وتشكل جزء من العلاقات التجارية للبلد وتشمل التبادل التجاري لجزء من انتاجها.

وهناك إقتصاديون لم يقتصروا على تعريف التجارة الخارجية بمفهومها المجرد، وإنما عدوا الاقتصاد الدولي والتجارة وجهان لعملة واحدة ليصبح التعريف أكثر تفصيلاً ليشمل أيضًا تفسير وتحليل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وحركة الصرف الأجنبي وتفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها ليكون التعريف

بأنها مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية السلعية والخدمية التي تربط المصالح سواء كانت فردية أو ثنائية أو المتعددة الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو قانونيين في مختلف القطاعات الخاصة والتعاونية والخيرية والعامة والمختلطة (معروف هوشيار، 2013، صفحة 19).

وتعرف أيضًا بأنها: "عبارة عن حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليًا (محمد بن ابراهيم التويجري، 2007، صفحة 49)".

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي عبر الحدود والأقاليم الدولية (أي هناك دوله مصدرة وأخرى مستوردة)، سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون التجارة الخارجية من عنصريين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

ويمكن القول بأن التجارة الخارجية هي أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد كان، وذلك من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة أيضا في التنمية من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها.

5-4-أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيًا أنّ تزايد ونشأه التجارة الخارجية وازدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في إنجلترا، والتوسع في الاكتشافات الجغرافي وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الإيصال، ومع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجارة الخارجية، ونضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية:

- يشير الكثير من المحللين أنّه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان وذلك لأنّ دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية؛
- تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي إستيعابه؛

- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبية للدول النامية؛
- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأنّ تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة، وقد تكون غير متوفرة بالبلد؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات؛
- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة؛
- إنّ الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتمادًا أساسيًا، حيث أنّ تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول، و من ناحية أخرى نجد أنّ الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقاً دائماً لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأوّلية)، وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها؛
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة (رعد حسن الصرن، 2000، صفحة 58).
- إنّ التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلح يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليًا.
- إنّ التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عنما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية، أي أنّ مبدأ التخصص الدولي بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية، وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية.

كما يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورًا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يبعب دورًا في زيادة الاستثمارات الجديدة وفي بناء المصانع وبالتالي إنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة

التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية (بلحاج جمعة، السنة الجامعية: 2024/2023، الصفحات 07-08).

5-6-دور سعر الصرف (الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو) في تحديد تنافسية الصادرات

يُعدّ سعر الصرف، وخاصة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو، من أهم المحددات الكلية للقدرة التنافسية للصادرات، باعتباره قناة أساسية لنقل أثر السياسات النقدية إلى القطاع الخارجي. فالتغير في سعر الصرف الاسمي ينعكس مباشرة على الأسعار النسبية للسلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، حيث يؤدي انخفاض قيمة الدينار (أي ارتفاع عدد الدنانير مقابل الدولار أو اليورو) إلى جعل الصادرات الجزائرية أرخص نسبيًا في الأسواق الدولية، مما يفترض أن يعزز الطلب الخارجي عليها. غير أن هذا الأثر يظل مشروطًا ببنية الاقتصاد ومرونة العرض التصديري، خاصة في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات (بن حميد سوهير ومصار منصف، 2019، صفحة 86).

من الناحية النظرية، يتم تقييم أثر سعر الصرف على التنافسية من خلال سعر الصرف الحقيقي أو الفعلي الحقيقي، الذي يأخذ في الحسبان فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين. إذ تشير الأدبيات إلى أن تدهور سعر الصرف الحقيقي (أي انخفاضه) يحسن القدرة التنافسية للصادرات، بينما يؤدي تحسنه (ارتفاعه) إلى تآكل هذه القدرة. وفي الحالة الجزائرية، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي شريكًا تجاريًا رئيسيًا، فإن تقلبات الدينار مقابل اليورو تحديدًا لها أثر بالغ، نظرًا لوزن المبادلات التجارية مع هذه المنطقة، ما يجعل العلاقة بين سعر الصرف والتنافسية أكثر تعقيدًا من مجرد تغير ثنائي مع الدولار.

غير أن الواقع التطبيقي في الجزائر يكشف عن محدودية هذا الأثر، خاصة بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات. فالدراسة القياسية للفترة (2000–2017) تشير إلى أن تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي لم يكن له تأثير معنوي إحصائي على هذه الصادرات، سواء في الأجل القصير أو الطويل . ويُعزى ذلك إلى ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية وغياب مرونة العرض التصديري، حيث إن انخفاض قيمة الدينار لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الصادرات إذا لم تكن هناك قدرة إنتاجية واستجابة سريعة للطلب الخارجي، وهو ما يميز الاقتصادات الريعية (بن حميد سوهير ومصار منصف، 2019، صفحة 87).

وعليه، يمكن القول إن سعر الصرف يمثل شرطًا ضروريًا لكنه غير كافٍ لتعزيز تنافسية الصادرات الجزائرية. فحتى مع انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار أو الحفاظ على سعر صرف تنافسي، فإن غياب إصلاحات هيكلية في مجالات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وتحسين مناخ الأعمال، يحدّ من فعالية هذه السياسة. ومن ثم، فإن تحسين تنافسية الصادرات يتطلب مقاربة شمولية تجمع بين استقرار سعر الصرف، وتطوير القطاعات القابلة للتصدير، وتعزيز كفاءة الجهاز الإنتاجي، بما يسمح بتحويل ميزة السعر إلى ميزة تنافسية مستدامة في الأسواق الدولية.

5-7-التحديات: ضعف تنوع الصادرات، مرونة منخفضة للطلب على المحروقات

تُعدّ مسألة ضعف تنوع الصادرات من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الاقتصادات الريعية، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على سلعة أو قطاع واحد—كما هو الحال في المحروقات—إلى هشاشة في القدرة التنافسية الخارجية. فغياب قاعدة تصديرية متنوعة يحرم الاقتصاد من الاستفادة من ديناميكيات الطلب العالمي المتغيرة، ويجعله عرضة لتقلبات الأسواق الدولية. كما أن ضعف التنوع يحدّ من فرص خلق قيمة مضافة محلية، ويؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات، خاصة في ظل تزايد المنافسة الدولية في القطاعات الصناعية والخدمية (العياطي جهيدة وبن عزة محمد، 2018، الصفحات 09-10).

أما فيما يتعلق بمرونة الطلب على المحروقات، فإنها تُعدّ منخفضة نسبيًا على المدى القصير، لكنها تصبح أكثر تقلبًا على المدى المتوسط والطويل بفعل التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، مثل الانتقال الطاقوي وتنامي الاعتماد على الطاقات المتجددة. هذه المرونة المحدودة تعني أن الإيرادات الناتجة عن تصدير المحروقات لا تستجيب بشكل متناسب مع التغيرات في الأسعار، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار في العوائد المالية للدولة. وبالتالي، يصبح الاقتصاد الوطني رهينة لعوامل خارجية يصعب التحكم فيها، مثل التوترات الجيوسياسية أو التغيرات في سياسات الطاقة العالمية.

من جهة أخرى، تتجلى حساسية عالية للواردات في الاقتصادات التي تعاني من ضعف الإنتاج المحلي، حيث يؤدي الاعتماد الكبير على السلع المستوردة—سواء كانت استهلاكية أو وسيطة—إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي. هذه الحساسية تعكس اختلالًا في الهيكل الإنتاجي، وتُبرز محدودية القدرة على تلبية الطلب الداخلي من خلال الإنتاج الوطني. كما أن أي تقلب في أسعار الصرف أو في سلاسل

الإمداد العالمية يمكن أن ينعكس مباشرة على الأسعار المحلية، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (العياطي جهيدة وبن عزة محمد، 2018، الصفحات 09-10).

في ضوء هذه التحديات الثلاثة، يتضح أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تبني سياسات تنويع اقتصادي فعالة، تقوم على تطوير قطاعات بديلة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية. كما يستوجب الأمر تحسين مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال إصلاحات هيكلية تشمل دعم الإنتاج المحلي، وتحفيز الاستثمار، وتطوير البنية التحتية. إن معالجة هذه الاختلالات تمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل الاعتماد على العوامل الخارجية غير المستقرة.

5-8-السياسات النقدية والمالية

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلدها، من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة هي الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفوائد، وأسعار صرف العملة الوطنية) وذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات ومرونة أداء الجهاز الإنتاجي، وكذلك المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من العملات الأجنبية (عقيل جاسم عبد الله، 1999، صفحة 207).

وحسب تعريف آخر للسياسة النقدية: "هي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد" (محمد عبد المنعم عفر، 1985، صفحة 343).

السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية (بلعزوز بن علي، 2006، صفحة 112).

السياسة النقدية: "هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة العامة للاقتصاد" من هذه التعاريف يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التكتل الاقتصادي عن طريق سلطاتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود وحجم

الائتمان بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان، وذلك القدر من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين. (عوف محمود الكفراوي، 1998، صفحة 290)

لذا فإن أي تعريف شامل وكافي للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:

الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية. تستعمل الإجراءات التأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية. تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين اثنين: فالأول يسمى بالمعنى "الضيق" والذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة، والثاني يسمى بالمعنى الواسع" فيعني أنها تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العمومي.

تم تعريفها بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها (هشام مصطفى الجمل ، 2006 ، صفحة 32).

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها البرنامج الذي تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادر الإيرادات وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق أهداف المجتمع (عوف محمود كفراوي، 2006 ، صفحة 144).

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات وتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاط مالي بأكبر كفاءة ممكنة.

تُعدّ السياسات النقدية والمالية من الأدوات الجوهرية التي تعتمدها الدول لمعالجة الاختلالات في الميزان التجاري، ويبرز في هذا السياق خيار تخفيض قيمة العملة الوطنية كآلية لتحفيز الصادرات والحد من الواردات. ففي الحالة الجزائرية، يرتبط تخفيض قيمة الدينار بمنطق اقتصادي يستند إلى النظرية الكلاسيكية لتصحيح العجز التجاري، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى جعل السلع الوطنية أكثر

تنافسية في الأسواق الدولية، مقابل ارتفاع تكلفة السلع المستوردة. غير أنّ فعالية هذه السياسة تبقى مشروطة بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وقدرته على تلبية الطلب الخارجي، وهو ما يطرح إشكالية هيكلية في الاقتصادات الريعية المعتمدة على المحروقات، إذ إنّ ضعف التنويع الاقتصادي يحدّ من الاستفادة الفعلية من تخفيض العملة. كما أنّ لهذه السياسة آثارًا تضخمية داخلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، مما ينعكس سلبًا على القدرة الشرائية ويُضعف من المكاسب المنتظرة على مستوى الميزان التجاري. وعليه، فإنّ تخفيض قيمة الدينار، رغم كونه أداة نظرية فعّالة، لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا في إطار سياسة اقتصادية كلية متكاملة، تُعزّز الإنتاج المحلي وتدعم تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

8-التداخل بين النظرية والتطبيق

ينص شرط مارشال–ليرنر على أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري فقط إذا كان مجموع مرونتي الطلب السعرية للصادرات والواردات (بالقيمة المطلقة) أكبر من الواحد الصحيح ($|ex| + |em| > 1$). في الحالة الجزائرية، نجد أن هذا الشرط يواجه عقبات بنيوية؛ فالاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة تفوق 95% على المحروقات كصادرات، وهي سلع تُسعر عالمياً بالدولار، مما يجعل مرونة العرض السعرية منخفضة جداً والطلب العالمي عليها غير مرتبط بقيمة الدينار، بل بأسعار السوق الدولية ونظام الحصص (أوبك+).

8-1-طبيعة الصادرات و أثرها على الميزان التجاري

عملياً، لا يؤدي تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى تحسين الميزان التجاري عبر بوابة "تحفيز الصادرات"؛ وذلك لأن المحروقات لا تتأثر بتخفيض العملة المحلية كونها تُباع بالعملة الصعبة. بالمقابل، يؤدي التخفيض إلى زيادة تكلفة الواردات (التضخم المستورد)، وبما أن الجزائر تعتمد بشكل مفرط على استيراد السلع التجهيزية والمواد الأولية، فإن الطلب على الواردات يعتبر "غير مرن .(Inelastic) "بالتالي، فإن تخفيض الدينار قد يؤدي في المدى القصير إلى تدهور الميزان التجاري بدلاً من تحسنه، فيما يعرف بأثر منحنى.(J–Curve Effect) J

8-2-دور المرونات وضعف الاستجابة الهيكلية

تكمن المعضلة في أن مرونة الطلب السعرية على الصادرات الجزائرية تقترب من الصفر ($ex \approx 0$) بسبب أحادية التصدير. أما مرونة الطلب على الواردات فهي أيضاً ضعيفة ($em < 1$) نتيجة غياب البديل

المحلي للمدخلات الصناعية والسلع الغذائية الأساسية. هذا الوضع يجعل مجموع المرونات أقل من الواحد، وهو ما يفسر عدم تحقق شرط **Marshall-Lerner** في الجزائر تاريخياً. إن تحسن الميزان التجاري الجزائري يرتبط دوماً بارتفاع أسعار النفط العالمية وليس بتغيير سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

الخلاصة الأكاديمية: إن تفعيل أداة سعر الصرف في الجزائر لن ينجح في تعديل الاختلالات الخارجية ما لم يرافقه تنويع حقيقي للقاعدة الإنتاجية لرفع مرونة العرض والطلب للصادرات خارج المحروقات.

خلاصة الفصل

تُعدّ نظرية شرط مارشال–ليرنر من الركائز التحليلية الأساسية في فهم العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، إذ تُبرز أن فعالية تخفيض قيمة العملة الوطنية في تحسين الميزان التجاري تعتمد جوهريًا على درجة مرونة الطلب على الصادرات والواردات. فكلما كانت هذه المرونات مرتفعة، استجابت الكميات المتبادلة بشكل أكبر للتغيرات في الأسعار النسبية، مما يؤدي إلى تحسن صافي الصادرات. وبذلك، يوفر هذا الشرط إطارًا نظريًا دقيقًا لتفسير اختلاف نتائج سياسات سعر الصرف بين الدول، ويُسهم في توجيه صناع القرار نحو تقييم البنية التجارية ومرونتها قبل اعتماد أي سياسة نقدية أو تجارية. ومن هذا المنطلق، يشكّل شرط مارشال–ليرنر أرضية تحليلية صلبة للانتقال إلى الدراسة التطبيقية، خاصة من خلال اختبار مدى انطباقه على الحالة الجزائرية باستخدام بيانات واقعية، بما يسمح بتقييم فعالية سياسة سعر الصرف في التأثير على الميزان التجاري في السياق الوطني.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

مقدمة الفصل

تكتسي دراسة أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية. ويهدف الجانب التطبيقي من هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطورات سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة محل الدراسة، مع التركيز على انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات والميزان التجاري. كما يسعى إلى اختبار مدى انطباق التفسيرات النظرية، وعلى رأسها شرط مارشال–ليرنر، على الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يتميز بضعف تنوع الصادرات وارتفاع التبعية للواردات. ومن خلال الاستعانة بالبيانات والإحصائيات الرسمية وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية، سيتم تقييم فعالية سياسة سعر الصرف في دعم تنافسية الصادرات وتحسين وضع التجارة الخارجية، مع إبراز أهم التحديات والقيود التي تحد من تحقيق الأهداف المرجوة في الاقتصاد الجزائري.

1-السياق الجزائري

1-1-طبيعة الاقتصاد الجزائري: اعتماد كبير على صادرات المحروقات، وواردات واسعة للسلع الاستهلاكية والوسيطة.

بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وكل الإصلاحات الاقتصادية المتبناة، إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول سمح ذلك بتحقيق نتائج ايجابية نهاية سنة 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية ايجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال، فقد سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5.7 مليار دولار كما أن موارد الخزينة العمومية سجلت كذلك فائضا قيمته 232.6 مليار دج وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17.1%، كما قفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار وانخفض حجم الديون إلى 22.5 مليار دولار. كل هذه المؤشرات تعكس بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي عرفتها البلاد (هجيرة، 2017، صفحة 87)

من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بميزانية قدرت بـ 6 مليار أورو مخصصة للهياكل القاعدية والبني التحتية الطرق والمواصلات الخدمات العمومية الإنتاج الزراعي وقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد تم تجديد هذا البرنامج خلال الفترة 2005-2009 بميزانية قدرت بـ 45 مليار أورو، حيث حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطوير الهياكل القاعدية والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال الفترة الممتدة 1970-2000 حيث كانت تخصص لها أقل من 25% من الميزانية التجهيزية (Yamna، 2014، الصفحات 25-26).

ومن أجل تدارك التأخير واستكمال المشاريع قيد الانجاز تم تجديده كذلك ببرنامج توطيد النمو 2010-2014 الذي خصصت له حوالي 286 مليار دولار، ثم تلاه البرنامج الخماسي 2015-2019 بميزانية قدرت بـ 280 مليار دولار (محمد، 2017، الصفحات 77-81).

من بين نتائج التي حققتها هذه المرحلة يمكن ذكر أهم المؤشرات وفقا لما يلي:

تحسن مستوى التشغيل الذي بلغ 12,298 مليون شخص خاصة وأن معدل البطالة شهد قبل الإصلاحات ارتفاع وصل إلى 39.5% والذي بدأ في الانخفاض، حيث أصبحيتراوح ما بين 9.8% و11.7% خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017 بنك 2017 الجزائر.

عرف حجم الديون الخارجية انخفاض مستمر منذ نهاية الإصلاحات الاقتصادية حيث انتقل حجم الديون من 30 مليار دولار سنة 2000م إلى 4.4 مليار دولار سنة ليصل إلى 3.98 مليار دولار سنة 2017، أما Tani

Yamna 2014, p. 26(.2011 م نسبة التضخم والتي عرفت خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2013 نسبة 4% أصبحت تشكل 2,92 سنة 2014 لترتفع إلى 6,4% سنة 2016 و5,6% سنة 2017 (الجزائر، 2017).

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن منذ سنة 2002، حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المرتبة الأولى على مستوى دول المغرب والثانية على مستوى إفريقيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل عدده من سنة 2002 إلى غاية 2012 إلى 410 استثمار أجنبي بنسبة 1% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر من أصل 32004 استثمار.

- **دور سعر الصرف (الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو) في تحديد تنافسية الصادرات.**

إنَّ سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تنافسية الصادرات، إذ يحدد القيمة النسبية للسلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية في الأسواق الدولية. ففي حالة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الرئيسية كالدولار الأمريكي واليورو، تصبح الصادرات الجزائرية أقل تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يعزز قدرتها التنافسية ويزيد من الطلب عليها في الأسواق الخارجية. وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع قيمة الدينار يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات الجزائرية بالعملات الأجنبية، الأمر الذي قد يضعف قدرتها على المنافسة ويؤثر سلبًا في حجم الصادرات. كما أن تأثير سعر الصرف يختلف باختلاف طبيعة المنتجات المصدرة ومدى اعتمادها على المدخلات المستوردة، حيث قد يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج إذا كانت تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية أو التجهيزات المستوردة (بن علي، بلعزوز، 2008، الصفحات 214-216).

وفي الاقتصاد الجزائري، يرتبط أثر سعر الصرف على تنافسية الصادرات ارتباطًا وثيقًا بتركيبة الصادرات الوطنية التي يهيمن عليها قطاع المحروقات المسعّر أساسًا بالدولار الأمريكي. لذلك فإن تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو تؤثر ليس فقط على العائدات المحققة من الصادرات، بل أيضًا على جهود تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. فاستقرار سعر الصرف وتحقيق مستوى ملائم من التنافسية النقدية يعدان من العوامل الأساسية لدعم الصادرات غير النفطية، وتشجيع المؤسسات الوطنية على الولوج إلى الأسواق الخارجية وتحسين حصصها السوقية. كما أن السياسات النقدية الهادفة إلى الحفاظ على توازن سعر الصرف تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحقيق نمو مستدام في قطاع التجارة الخارجية (بلعزوز بن علي، 2006).

- **التحديات: ضعف تنوع الصادرات، مرونة منخفضة للطلب على المحروقات، حساسية عالية للواردات.**

تواجه الصادرات الجزائرية عدة تحديات هيكلية تحدّ من قدرتها على تعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، ويأتي في مقدمتها **ضعف تنوع الصادرات**، حيث لا تزال المحروقات تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية. ويجعل هذا الوضع الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات الدورية في أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، كما يحدّ من قدرته على الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. ويؤدي هذا التركيز الكبير على قطاع واحد إلى ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وإلى محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في توفير العملات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة (بليلة توفيق، السنة الجامعية: 2021-2022، الصفحات 10-11).

كما تتمثل التحديات الأخرى في **انخفاض مرونة الطلب على المحروقات وحساسية الاقتصاد العالية للواردات** .فالطلب العالمي على المحروقات يتأثر بعوامل خارجية عديدة، مثل التحولات الطاقوية العالمية والتطورات الاقتصادية الدولية، مما يجعل عائدات الصادرات الجزائرية عرضة للتذبذب. وفي المقابل، يعتمد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والتجهيزات الصناعية، الأمر الذي يزيد من حساسيته تجاه تقلبات أسعار الصرف وارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، فإن أي انخفاض في عائدات الصادرات النفطية قد ينعكس مباشرة على القدرة على تمويل الواردات والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، مما يبرز أهمية تنويع القاعدة التصديرية وتعزيز الإنتاج المحلي للحد من التبعية للخارج.

1-2-السياسات النقدية والمالية:

إنَّ أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي عبر عدة روابط يمكن توضيحها في القنوات التالية:

1. قناة سعر الفائدة: وتخص انتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو حيث أن انتهاج سياسة توسعية يؤدي إلى زيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، ومنه انخفاض تكلفة رأس المال وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب والناتج الكليين (علي ذهب، 2017، صفحة 278).

2. سعر الصرف: ويخص أثر انتقال السياسة النقدية إلى استهداف ميزان المدفوعات حيث كلما زاد المعروض النقدي انخفضت أسعار الفائدة الإسمية بسرعة هذا ما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (إذا كان معوما) مما يشجع التصدير ويقلل الاستيراد وبالتالي زيادة الطلب الخارجي ورفع مستوى الإنتاج والعمالة (شيباني سليمان، 2017، الصفحات 65-66).

3. قناة الائتمان: وترتكز هذه القناة على قناتين فرعيتين هما: أولا. قناة الاقراض المصرفي ترتكز هذه القناة على فرضيتين هما تبعية البنوك لإعادة التمويل على مستوى البنك المركزي وتبعية وحدات العجز للتمويل المصرفي ووفقا للفرضيتين، تؤدي سياسة نقدية التوسعية إلى زيادة السيولة المصرفية الموجه إلى الاقراض للبنوك مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وانخفاض أسعار الفائدة ومنه زيادة تمويل وحدات العجز فيزداد الطلب الكلي مع زيادة الناتج المحلي الحقيقي وتغير في الأسعار (شلغوم عميروش، 2017، صفحة 228).

ثانيا. قناة الميزانية العمومية: إن اتباع سياسة توسعية يعني زيادة العرض النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم مما يؤدي إلى زيادة صافي قيمة أصول الشركة حيث يترتب عن هذه الزيادة نقص في مخاطر مشكلة عدم تمائل المعلومات (خطر الاختيار المعاكس والخطر المعنوي) مما يؤدي إلى زيادة الإقراض لهذه الشركات ومنه زيادة الإنفاق الاستثماري والناتج الكلي (علي ذهب، 2017، صفحة 281).

4. قناة الأصول: وينتقل أثر السياسة النقدية وفق هذه القناة عن طريق قناتين فرعيتين هما: أولا. قناة توبين للاستثمار: وتقوم هذه القناة على مؤشر "Q" توبين الذي يبين مدى تأثير تحركات أسعار الأسهم على الاقتصاد، وهو القيمة السوقية للشركة مقسومة على تكلفة استبدال رأس المال حيث أن ارتفاعه يدل على ارتفاع السعر السوقي للشركة مقارنة بسعر استبدال رأس المال لذلك تتوجه الشركات نحو الإصدار الجديد وفتح باب توسيع الاستثمار.

هنا نجد تأثير السياسة النقدية على أسعار الأوراق المالية بحيث أن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الفوائض مما يترتب عليه التوجه نحو سوق الأوراق المالية لبيع هذه الأوراق، وهو ما يعني انخفاض الطلب عليها وانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض مؤشر"Q" توبين وبالتالي إلى انخفاض الإستثمار والناتج المحلي (حنان تلمساني وتريمان حلايلين، 2016، صفحة 174).

ثانيا. قناة نظرية الاستهلاك: وتبين دور الثروة أي الدخل كمحدد للإنفاق حيث أن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية ومنه انخفاض قيمة الثروة لدى الأفراد مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وتراجع نمو الناتج.

5. قناة الإعلان: ويتم إعلام الجمهور باستراتيجية السياسة النقدية الجديدة في السوق النقدية حتى يتم اتخاذها بجدية فمثلا عند الإعلان عن استهداف سعر الفائدة فإن ذلك سيؤثر على توقعات الجمهور حيث ستستجيب أسعار الفائدة قصيرة الأجل ثم الطويلة الأجل وأوضاع سوق الاقراض، أسعار الأصول سعر

الصرف مما يؤدي إلى تغيرات في الناتج والمستوى العام للأسعار (شلغوم عميروش، 2017، صفحة 229).

2 .التداخل بين النظرية والتطبيق

2-1-تطور سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر

شهدت سياسة سعر الصرف في الجزائر تحولات كبيرة منذ الاستقلال، إذ انتقلت من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام أكثر مرونة مع مرور الوقت. في فترة السبعينات والثمانينات، اعتمدت الجزائر على نظام سعر صرف رسمي ثابت في إطار اقتصاد موجه، مع تدخل قوي للدولة في تحديد أسعار الصرف. غير أن تراجع أسعار النفط وأزمة المديونية في الثمانينيات دفعت السلطات إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة، تضمنت تعويم الدينار الجزائري جزئيًا واعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونة في التسعينيات، بما يتماشى مع برامج الإصلاح التي فرضها صندوق النقد الدولي (بن عبو ياسين، 2019، الصفحات 57–62).

أما فيما يخص سياسة التجارة الخارجية، فقد مرت الجزائر من مرحلة الانغلاق الاقتصادي والاعتماد على واردات الدولة، إلى الانفتاح النسبي على التجارة العالمية. شهدت تسعينيات القرن الماضي بداية سياسة تحرير التجارة الخارجية، عبر تقليص الحواجز الجمركية وتسهيل إجراءات الاستيراد، بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الريع النفطي. رغم ذلك، لا تزال الجزائر تواجه تحديات تتعلق بتنويع صادراتها وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية.

2-2-كيف ينعكس شرط مارشال–ليرنر في حالة الجزائر.

ينص شرط مارشال–ليرنر على أنه لكي يؤدي تخفيض قيمة العملة (تعويم أو خفض الدينار الجزائري) إلى تحسين الميزان التجاري، يجب أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الصادرات والواردات أكبر من واحد. في حالة الجزائر، وبحكم اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على تصدير المحروقات التي تتمتع بطلب غير مرن نسبيًا في الأسواق العالمية، فإن أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري يكون محدودًا. فعلى الرغم من أن انخفاض قيمة العملة قد يرفع من الإيرادات بالدينار من الصادرات، إلا أن الإيرادات بالدولار أو العملات الأجنبية تبقى مرتبطة بأسعار النفط العالمية، وليس بسعر الصرف فقط.أما بالنسبة للواردات، فهي تتسم أيضًا بعدم المرونة بسبب اعتماد الجزائر الكبير على المنتجات والسلع الأجنبية، خاصة الأساسية منها. لذلك، غالبًا ما لا يؤدي تخفيض قيمة الدينار إلى انخفاض كبير في الطلب على الواردات، مما يحد من فعالية شرط مارشال–ليرنر في تحسين الميزان التجاري الجزائري. تشير الدراسات إلى أن تحقيق هذا

الشرط يتطلب تنويع الصادرات الجزائرية وزيادة مرونة الطلب على الصادرات والواردات (بن عبو ياسين، 2019، صفحة 65)

- أمثلة: هل تخفيض قيمة الدينار يؤدي فعلًا إلى تحسين الميزان التجاري أم أن طبيعة الصادرات (المحروقات) تحد من ذلك . **دراسات تجريبية**

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية، مثل الدينار، يُعَدُّ أحد الأدوات التقليدية لتحفيز الصادرات وتحسين الميزان التجاري من خلال جعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية. ومع ذلك، تبرز عدة دراسات تجريبية، مثل دراسة Bouoiyour (2003) حول الاقتصاد الجزائري، إلى أن أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري يظل محدوداً في البلدان التي تعتمد صادراتها بشكل أساسي على المنتجات الأولية، وبخاصة المحروقات. ذلك لأن الصادرات النفطية غالباً ما تُسعَّر بالدولار، ولا تتأثر بشكل كبير بتغيرات سعر الصرف المحلي، مما يؤدي إلى ضعف أثر التخفيض على الميزان التجاري الكلي. وبناءً عليه، فإن طبيعة الصادرات (المحروقات) في الجزائر تحد من فاعلية السياسات النقدية المعتمدة على تخفيض العملة في تحسين وضع الميزان التجاري، كما تؤكد ذلك نتائج معظم الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

2-3-دور المرونات:

إذا كانت مرونة الطلب على المحروقات ضعيفة، فإن الشرط قد لا يتحقق عمليًا، عان الاقتصاد العالمي خلال عقد الثلاثينات من مشكلات اقتصادية عديدة، أسفرت عن انهيار النظام النقدي العالمي، وتدهور أسعار الصرف، وبروز مشكلة البطالة المفرطة، مما أدى إلى حدوث إختلالات كبيرة في موازين مدفوعات الدولة. ومن أجل مواجهة هذه الاختلالات ظهر إلى حيز الوجود أولى المناهج التصحيحية لميزان المدفوعات وهو منهج المرونات.

ويعود الفضل في تطوير منهج المرونات إلى (Robinson Joan وMetzler). ويعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر التغيرات على سعر الصرف لعلاج العجز في الميزان التجاري. وقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاثا في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall ليظهر بعد ذلك شرط Marshall Lerner وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على أثر انتهاج سياسة معنية لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض به (محمود حسن حسني، 2017، صفحة 19) ويعرف Charls سعر الصرف الحقيقي وكحاصل ضرب سعر الصرف الاسمي C والسعر النسبي لدولتين حسب العلاقة التالية:

$$q=e\frac{p^*}{p} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1.1)$$

حيث:

p*: يمثل مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية

P: يمثل مستوى الأسعار في الدولة المحلية

يمثل سعر الصرف الاسمي حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف النسبي، يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلي سعر السلع المحلية، ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

* ارتفاع سعر الصرف الاسمي.
* ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية *p
* انخفاض مستوى الأسعار في الدول المحلية p.

إذا كانت X الصادرات من السلع المحلية والواردات من السلع الأجنبية هي عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي هذا يعني ارتفاع أسعار السلع الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية X، ويمكن تلخيص هذا التأثير على الميزان التجاري من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$Bc(q)= x(q)-M(q) \quad ..(2.1)$$

$$\frac{dBC}{dq} > 0 \qquad \frac{dx}{dq} > 0 \qquad \frac{Md}{dq} < 0$$

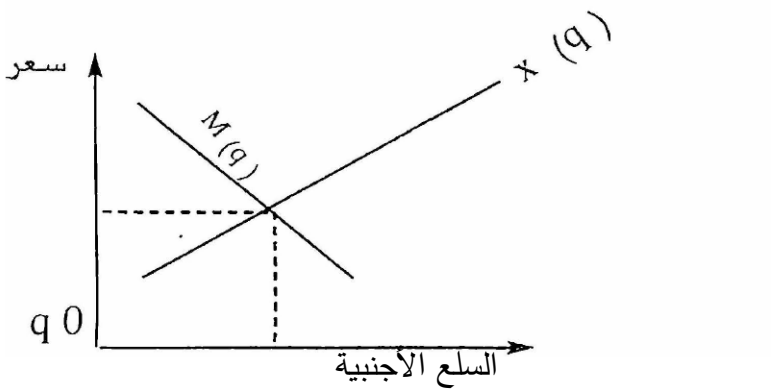
حيث: BC: تمثل الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي

X : تمثل الصادرات وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

M: تمثل الواردات وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): توازن الميزان التجاري



المصدر: Charls 2005

من الشكل البياني يظهر منحنى الطلب على الصادرات على شكل خط مستقيم ذو ميل موجب يتضمن تأثير الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي p والذي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري ومن أجل ذلك قام كل من Marshall 1923 وليرنر (1944) بتحديد مرونة الطلب على الصادرات ع ومرونة الطلب على الواردات وع من أجل اشتقاق ما يعرف بشرط مارشال ليرنر وهو كالتالي:

$$ع_1+ع_2 > 1 \quad .....(1.3)$$

يُعد شرط مارشال–ليرنر أحد المفاهيم المحورية في تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث يوضح الشروط الضرورية لتحسين الميزان التجاري للدولة عند حدوث تخفيض في قيمة العملة المحلية. يُفيد هذا الشرط بأن استجابة إجمالي الطلب على الصادرات والواردات لتغيرات الأسعار يجب أن تكون كافية لجعل الميزان التجاري يتحسن عقب انخفاض العملة. بناءً عليه، فإن فهم مدى تحقق شرط مارشال–ليرنر يُمكّن صناع السياسات الاقتصادية من تقييم جدوى سياسات خفض العملة كأداة لتحفيز الاقتصاد وتحسين الموازين الخارجية. يوفر هذا الإطار النظري أساساً مناسباً للانتقال إلى دراسة التجربة الجزائرية، عبر اختبار مدى انطباق شرط مارشال–ليرنر باستخدام بيانات جزائرية حديثة. بذلك، تصبح الدراسة التجريبية خطوة ضرورية لفهم خصوصية الاقتصاد الجزائري في هذا السياق. يسهم ذلك في إثراء الأدبيات الاقتصادية حول فعالية سياسات سعر الصرف في الأسواق الناشئة.

3-معطيات ومنهجية الدراسة

حسب الدراسات التجريبية حول محددات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في بلد ما، فإنها تستند إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة المفسرة له والتي تختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة واقتصاده وظروفه. هناك العديد من المتغيرات الماكرو اقتصادية والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الفائدة، التضخم، الدخل المحلي، والدخل الخارجي (الطلب العالمي)، بالإضافة إلى أسعار الصرف الحقيقية.

تأسيسا على ذلك، وفي سياق اختبار مدى تحقق **شرط Marshall-Learner** في الاقتصاد الجزائري، سيتم اجراء التقديرات المناسبة بغية معرفة ان الشرط هو محققا من عدمه، وهذا لأجل الوصول إلى نتائج ومقترحات دقيقة تخص واضعي السياسات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، وعلى وجه الخصوص القطاع التجاري من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة في هذا المجال".

من جهة أخرى، تم تحديد بيانات هذه الدراسة بسلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة الممتدة من **1990 إلى 2024**، أين تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI, 2026)، مع استخدام الحزمة الإحصائية الجاهزة **EViews.**

3-1-بيانات الدراسة

الشكل رقم (03): صادرات السلع والخدمات الجزائرية



Source: (WDI, 2026).

تحليل تطور صادرات السلع والخدمات في الجزائر (1990–2024)

يوضح المنحنى البياني المرفق الأداء التجاري للجزائر عبر أكثر من ثلاثة عقود، مقاساً بصادرات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة لعام 2015). يُظهر هذا المسار ارتباطاً وثيقاً بين الاقتصاد الوطني وتقلبات أسواق الطاقة العالمية، حيث يمكن تحليل المسار التاريخي وفقاً للمراحل التالية:

1 . مرحلة النمو والازدهار (1994–2005)

شهدت الصادرات نمواً تصاعدياً قوياً خلال هذه الفترة، مدفوعة بزيادة الطلب العالمي على الطاقة وتحسن الأسعار في الأسواق الدولية. وفقاً لبيانات **البنك الدولي (World Bank, 2026)** ، استطاعت الجزائر خلال هذه المرحلة تعزيز حجم صادراتها بشكل ملحوظ، مما انعكس إيجاباً على التوازنات الاقتصادية الكلية.

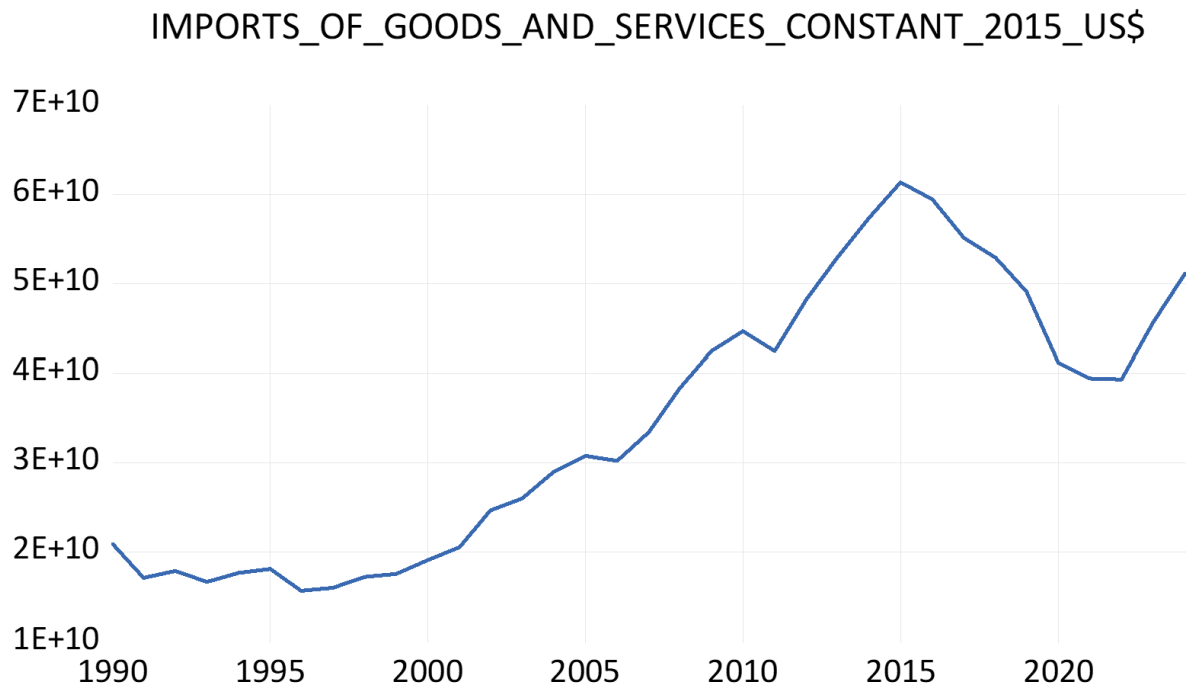
2 . الصدمات الخارجية والأزمة المالية (2006–2009 / 2014–2020)

يبرز المنحنى تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات الخارجية؛ فبعد الذروة المسجلة عام 2005، بدأت الصادرات في التذبذب، لتأتي الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتفاقم التراجع. ويشير الباحث **Organ (2010)** في دراسته حول الآثار الاقتصادية للأزمات الدولية، إلى أن الدول المعتمدة على صادرات الموارد الأولية، مثل الجزائر، تكون الأكثر عرضة لانكماش الطلب العالمي الحاد. وتكرر هذا النمط الهبوطي بشكل حاد بعد عام 2014، مع انخفاض أسعار النفط، وصولاً إلى تراجع إضافي خلال فترة الجائحة (2020) كما هو موضح في منحنى التراجع الحاد عند تلك النقطة.

3 . مرحلة التعافي والمرونة (2021–2024)

بعد الانخفاض في عام 2020، يُظهر المنحنى بوادر تعافٍ تدريجي ومستقر نسبيا حتى عام 2024. يعكس هذا التحسن، وفقاً لتقارير **منظمة التجارة العالمية (WTO, 2023)**، جهود إعادة التوازن في هيكل الصادرات، بالإضافة إلى الاستفادة من تصحيح أسعار الطاقة العالمية، مما يشير إلى محاولات الاقتصاد الجزائري لاستعادة مستويات أدائه السابقة وتجاوز صدمات العقد الماضي.

الشكل رقم (04) واردات السلع والخدمات الجزائرية



Source: (WDI, 2026).

تحليل منحنى واردات السلع والخدمات في الجزائر (1990–2024)

يعكس المنحنى البياني المرفق تطور حجم واردات السلع والخدمات في الجزائر بالأسعار الثابتة لعام 2015. يظهر المنحنى ديناميكية اقتصادية تعتمد بشكل كبير على العائدات الريعية والمشاريع الاستثمارية العامة، ويمكن تقسيم مساره إلى مراحل رئيسية تعكس سياسات التجارة الخارجية والتحولات الاقتصادية الكبرى:

1. مرحلة الاستقرار والنمو التدريجي (1990–2003)

اتسمت هذه الفترة بنمو بطيء ومستقر نسبيا في حجم الواردات، حيث كانت الدولة تركز على تحقيق التوازنات المالية الكلية بعد الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات. ويشير الباحثون في سياق تحليل التجارة الخارجية الجزائرية، مثل سويح (2024)، إلى أن هذه الفترة سبقت الطفرة النفطية الكبيرة التي أدت لاحقا إلى انفجار في حجم الطلب الاستيرادي.

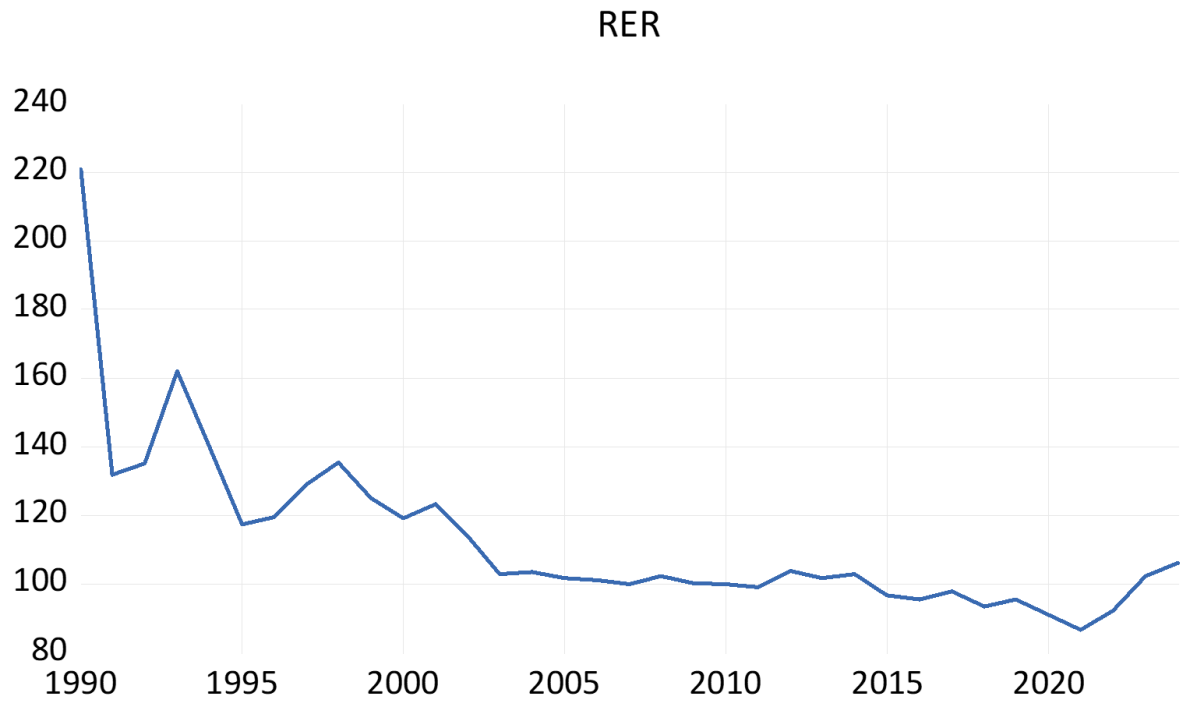
2. مرحلة الطفرة الاستيرادية (2004–2014)

شهدت هذه الفترة صعودا حادا ومستمرا في منحنى الواردات، وصولا إلى ذروة تاريخية تجاوزت 6.0×10^{10} دولار في عام 2015. تعزى هذه الزيادة، وفقا لتقارير البنك الدولي (World Bank, 2026)، إلى زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى، وارتفاع القدرة الشرائية المحلية، بالإضافة إلى تزايد الاعتماد على السلع الرأسمالية والمواد الاستهلاكية المستوردة لتلبية الطلب الداخلي المتنامي.

3. مرحلة ترشيد الواردات والتقلبات (2015–2024)

بعد عام 2015، بدأ المنحنى في اتخاذ مسار تنازلي حاد، استجابة للضغوط المالية الناتجة عن تراجع أسعار المحروقات. ويوضح سويح وآخرون **(2024)** أن السلطات الجزائرية تبنت في هذه الفترة إجراءات حمائية وقيودا على الاستيراد بهدف تقليص العجز التجاري وحماية احتياطيات النقد الأجنبي. ورغم استمرار التراجع حتى عام 2020، يظهر المنحنى تعافيا ملحوظا في السنوات الأخيرة (2021–2024)، مما يعكس محاولات إعادة التوازن بين الاحتياجات الاستثمارية والقدرات التمويلية للبلاد.

الشكل رقم (05) سعر الصرف الحقيقي



Source: (WDI, 2026).

تحليل تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر (1990–2024)

يعد سعر الصرف الحقيقي (RER) المؤشر الأدق لقياس القدرة التنافسية الخارجية، حيث يعكس قيمة العملة المحلية مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين بعد تعديلها وفقاً لفروق التضخم. **(IMF, 2025)**

1. مرحلة التثبيت والتحكم في التضخم (1990–2005)

في هذه المرحلة، اتسمت سياسة سعر الصرف في الجزائر بنوع من التثبيت الجزئي، حيث يوضح موساوي (2022) أن السلطات النقدية سعت للحفاظ على استقرار العملة كمرتكز لضبط التضخم بعد الإصلاحات الهيكلية في التسعينيات. وبحسب تقارير البنك الدولي (2026)، كان تقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي محدوداً، مما وفر بيئة استقرار كلي سمحت بتجاوز أزمات العقد الأسود اقتصاديا.

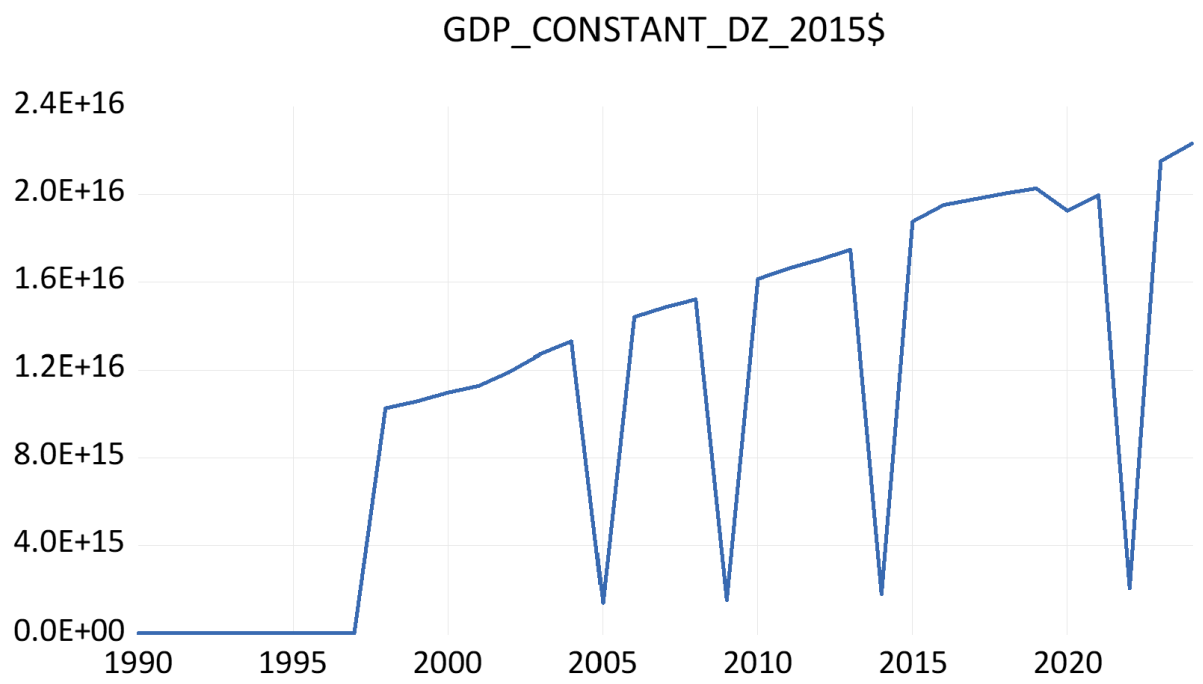
2.مرحلة "التقدير المفرط" وتآكل التنافسية(2006–2014)

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً مستمراً في قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي .(Appreciation) وفقا لدراسة **بوزيان (2023)**، فإن الطفرة في أسعار النفط أدت إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي، مما دفع بالعملة نحو الارتفاع. ويشير الباحث إلى أن هذا "التقدير" كان له أثر سلبي غير مباشر، حيث أدى إلى ارتفاع التكاليف الحقيقية للإنتاج المحلي، مما تسبب في ظاهرة تعرف بـ "المرض الهولندي"، حيث تراجعت تنافسية القطاعات غير النفطية لصالح الواردات الرخيصة (بوزيان، 2023، ص 45).

3. مرحلة التصحيح الهيكلي والتنافسية(2015–2024)

في مواجهة صدمة تراجع أسعار النفط بعد 2014، تبنى بنك الجزائر سياسة أكثر مرونة في إدارة سعر الصرف. يحلل سويح وآخرون (2024) هذه المرحلة بأنها اتجهت نحو "تخفيض حقيقي" للعملة الوطنية بهدف إعادة التوازن للميزان التجاري. تؤكد بيانات بنك الجزائر (2025) أن هذا التصحيح كان ضروريا لتحفيز الصادرات خارج المحروقات، رغم ما صاحبه من ضغوط تضخمية مستوردة.

الشكل رقم (06) الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر



Source: (WDI, 2026).

تحليل منحنى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي للجزائر

يعرض المنحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (عملة محلية). الملاحظة الأولى والجوهرية هي النمط غير الاعتيادي للمنحنى الذي يُظهر "انهيارات" دورية حادة تصل إلى مستويات قريبة من الصفر.

1. ظاهرة التذبذب الدوري (الانهيارات النمطية)

خلافاً للمنحنيات الاقتصادية التقليدية التي تظهر نموا متصلا أو ركودا طفيفا، يظهر هذا المنحنى فجوات حادة في أعوام محددة (مثل 2005، 2009، 2014، 2022). من الناحية الاقتصادية والمنهجية، غالبا ما تعود هذه التذبذبات إلى:

- **تغير في سنة الأساس** :إعادة حساب الناتج المحلي بناءً على سنة أساس جديدة يحدث قفزات أو انهيارات في السلاسل الزمنية إذا لم يتم "ربطها (Linking/Rebasing) "بشكل صحيح.
- **مشاكل في التجميع الإحصائي** :يشير الباحثون مثل **عبد اللطيف (2023)** إلى أن السلاسل الزمنية للناتج المحلي في الدول الريعية قد تعاني من فجوات في البيانات عند تحديث طرق الحساب الوطنية.

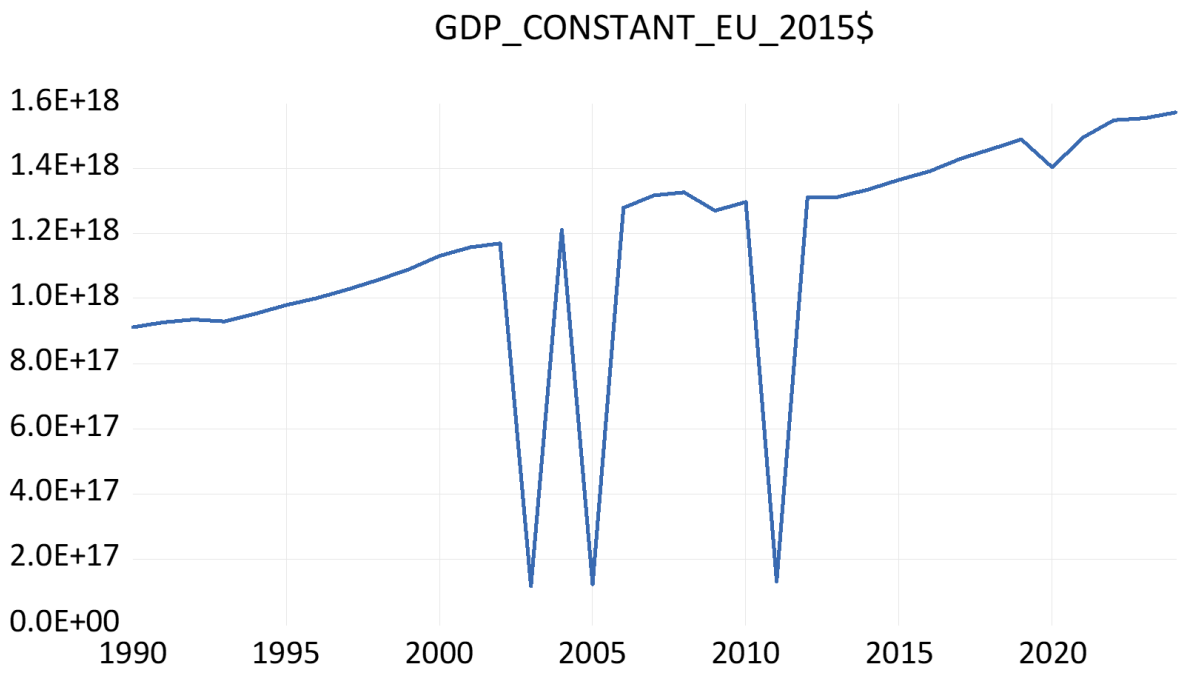
2. الاتجاه العام للنمو (النمو الكامن)

إذا نظرنا إلى المسارات بين هذه الانهيارات، نجد أن الاقتصاد الجزائري يتبع نمط نمو تصاعدي. في الفترات الواقعة بين هذه القفزات، يعكس المنحنى توسعاً في النشاط الاقتصادي، وهو ما يفسره صندوق النقد الدولي (IMF, 2025) بارتباط هذا النمو بقدرة الدولة على الإنفاق العام الاستثماري الممول من عوائد المحروقات.

3. الارتباط بالصدمات الخارجية

تتزامن فترات "الهبوط" في المنحنى مع صدمات أسعار النفط العالمية. يوضح بوزيان (2023) أن الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى المرونة الهيكلية، حيث أن أي تراجع في عوائد الصادرات يؤدي فورا إلى تقليص الإنفاق الحكومي، وهو المكون الرئيسي للناتج المحلي، مما يظهر على شكل تراجع حاد في الرسم البياني.

الشكل رقم (07) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاتحاد الأوروبي



Source: (WDI, 2026).

تحليل منحنى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي للاتحاد الأوروبي(1990–2024)

يظهر المنحنى المرفق تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الاتحاد الأوروبي بالأسعار الثابتة لعام 2015. عند تحليل هذا المنحنى، يبرز نمط مماثل لما لاحظناه في بيانات الاقتصاد الجزائري، وهو وجود "فجوات" أو انخفاضات حادة دورية، والتي تتطلب تفكيكاً دقيقا لفهم سياقها الاقتصادي والإحصائي.

1. الطبيعة الإحصائية للمنحنى(Structural Breaks)

تظهر الفجوات الحادة في الأعوام (مثل 2003، 2005، 2011) بشكل لا يتوافق مع الأداء الاقتصادي الحقيقي للاتحاد الأوروبي، حيث إن الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية يتمتع باستقرار نسبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات الناشئة. وفقا لـ Eurostat (2025)، تعود هذه القفزات الإحصائية غالبا إلى:

- **تعديلات في المنهجية (Methodological Revisions):** مثل الانتقال من نظام الحسابات القومية (ESA 95) إلى(ESA 2010).
- **توسع الاتحاد (Enlargement Effects):** انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي في فترات زمنية محددة يغير من قاعدة البيانات المحتسبة للناتج الإجمالي، مما يخلق انقطاعاً في السلسلة الزمنية ما لم يتم تعديلها.

2. الاتجاه العام للنمو (النمو الكامن للكتلة)

خارج فترات الانقطاع الإحصائي، يظهر المنحنى اتجاها تصاعديا ثابتا. ويشير صندوق النقد الدولي (IMF, 2026) إلى أن الاقتصاد الأوروبي قد حقق معدلات نمو مستدامة بفضل التكامل الاقتصادي، وتطوير السوق الموحدة، وزيادة الإنتاجية في قطاع الخدمات والتكنولوجيا. هذا النمو هو "نمو تراكمي" يختلف في طبيعته عن نمو الاقتصادات الريعية، حيث يعتمد على تنوع القاعدة الإنتاجية.

3. الصدمات الاقتصادية الكبرى

على الرغم من القفزات الإحصائية، يمكن رصد تأثير الأزمات الحقيقية على المنحنى:

- **أزمة 2008 المالية :** تظهر بوضوح كتباطؤ في وتيرة النمو بعد عام 2008، حيث تطلب الاقتصاد الأوروبي سنوات للتعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- **التعافي ما بعد 2020 :** يظهر المنحنى قدرة على استعادة الزخم بعد أزمة كوفيد-19، مع وجود تحديات مرتبطة بالتضخم وأزمة الطاقة، كما توضحه تقارير البنك المركزي الأوروبي.(ECB, 2025)

كما استمد نموذج هذه الدراسة انطلاقا من النظرية الاقتصادية ونماذج مرونات التجارة الخارجية (Soliman, 2024, p.11)، والموضح في العلاقتين الرياضيتين التاليتين:

أولا: نموذج طلب الواردات للجزائر (Import Demand Model)

$$\ln IM_t = \beta_0 + \beta_1 \ln GDP_{DZ,t} + \beta_2 RER_t + e_t$$

حيث أن:

- $\ln IM_t$: المتغير التابع، ويمثل لوغاريتم إجمالي قيمة الواردات الجزائرية عند الزمن t.
- $\ln GDP_{DZ,t}$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (الدخل المحلي)، ويعبر عن القدرة الاقتصادية المحلية على الاستيراد.
- RER_t : لوغاريتم مؤشر سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.
- β_0 : ثابت الانحدار لدالة الواردات.
- β_1, β_2 : معاملات الانحدار (المرونات طويلة وقصيرة الأجل للواردات).
- e_t : حد الخطأ العشوائي.

ثانيا: نموذج طلب الصادرات للجزائر (Export Demand Model)

$$\ln EX_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln GDP_{EU,t} + \alpha_2 RER_t + e_t$$

حيث أن:

- $\ln EX_t$: المتغير التابع، ويمثل لوغاريتم إجمالي قيمة الصادرات الجزائرية عند الزمن t.
- $\ln GDP_{EU,t}$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (كممثل للطلب الخارجي)، وتم اختياره نظرا لأن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأساسي والأكبر للاقتصاد الجزائري.

- $\boldsymbol{RER_t}$: مؤشر سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.
- $\boldsymbol{\alpha_0}$: ثابت الانحدار لدالة الصادرات.
- $\boldsymbol{\alpha_1, \alpha_2}$:معاملات الانحدار (المرونات طويلة وقصيرة الأجل للصادرات).
- $\boldsymbol{e_t}$: حد الخطأ العشوائي.

من المتوقع أن يمارس متغير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر $\ln GDP_{DZ}$ تأثيرا إيجابيا (إشارة موجبة لـ: $\boldsymbol{\beta_1}$ على حجم الواردات، حيث أن ارتفاع الدخل القومي يؤدي تلقائيا إلى زيادة القوة الشرائية والطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج (الشريك الأوربي).

أما بالنسبة لنموذج الصادرات، فمن المتوقع أن يمارس متغير الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي $\ln GDP_{EU}$ تأثيرا إيجابيا (إشارة موجبة لـ: α_1، حيث أن نمو الاقتصاد الأوروبي يرفع من مستويات دخله وبالتالي يزداد طلبه الخارجي على الصادرات الجزائرية (خاصة في شق الطاقة والمحروقات).

بخصوص **سعر الصرف الحقيقي** $\boldsymbol{\ln RER}$، فإنه وبناء على طريقة صياغته القياسية المتبعة في هذه الدراسة (التسعير غير المؤكد، بحيث أن الارتفاع الرقمي للمؤشر يعبر عن انخفاض وتدهور قيمة الدينار الجزائري - Depreciation):

- **في دالة الواردات:** من المتوقع أن تكون إشارته سالبة ($\beta_2 < 0$)، لأن الارتفاع الرقمي لسعر الصرف (تدهور الدينار) يجعل السلع الأجنبية أغلى تكلفة بالنسبة للمستورد الجزائري، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات.
- **في دالة الصادرات:** من المتوقع أن تكون إشارته موجبة ($\alpha_2 > 0$)، لأن الارتفاع الرقمي لسعر الصرف (تدهور الدينار) يعطي ميزة تنافسية للسلع المحلية فتصبح أرخص في الأسواق الخارجية (الشركاءالأوروبيين)، مما يؤدي إلى تحفيز وزيادة حجم الصادرات.

ثالثا: اختبار شرط Marshall-Lerner (Marshall-Lerner Condition):

في المرحلة النهائية من القياس، يتم التحقق من مجموع المرونات السعرية المقدرة للصادرات والواردات في المدى الطويل، حيث يتحقق الشرط إذا كان مجموع القيم المطلقة للمرونات أكبر من أو يساوي الواحد الصحيح:

$$|\beta_2 + \alpha_2| \geq 1$$

إذا تحقق هذا الشرط، فإن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري (Devaluation) ستكون فعالة في تصحيح واحتواء العجز في الميزان التجاري الجزائري وتحسينه في المدى الطويل.

1. تقدير دالة الواردات ودالة الصادرات

ان تقدير الدالتين بشكل منفصل هو الذي يتيح لنا اختبار الآليتين المستقلتين اللتين يؤثر بهما سعر الصرف على التجارة الخارجية، ومن ثم دمج نتائجهما للحكم على نجاعة سياسة التخفيض عبر شرط Marshall-Lerner.

لأجل تقدير معالم دالتي طلب الصادرات والواردات واختبار مدى تحقق شرط Marshall-Lerner في الاقتصاد الجزائري، سيتم الاعتماد في بادئ الأمر على طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares - OLS). وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق القياسية شيوعا واستخداما في الأبحاث الاقتصادية نظرا لخصائصها الإحصائية المثلى، والمتمثلة في كونها أفضل مقدر خطي غير متحيز (BLUE)، فضلا عن سهولة تفسير معلماتها المقدرة والتي تعبر مباشرة عن المرونات السعرية والدخلية للتجارة الخارجية في الأجل القصير.

ومن أجل ضمان سلامة التقدير الإحصائي الصادر عن طريقة المربعات الصغرى (OLS) وحمايته من الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) أو الارتباط الذاتي للأخطاء، سيخضع النموذج المقدر لمجموعة من اختبارات التشخيص الإحصائي، وعلى رأسها اختبار (Durbin-Watson) واختبارات التوزيع الطبيعي، للتأكد من مدى مطابقة النتائج للنظرية الاقتصادية وشروط القياس السليم.

تأسيسا على ذلك، نقوم بصياغة النماذج الإحصائية الساكنة (Static Models) في صورتها اللوغاريتمية المزدوجة (Double-Log) لتقدير الدالتين بشكل مستقل وفق الخطوات التالية:

1.1 تقدير دالة الواردات

ان نتائج التقدير (الملحق 01) مبينة في الجدول 01 التالي:

الجدول 01: نتائج تقدير دالة الواردات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER	0.059325	0.001541	2.088937	0.0284
LNGDP_DZ	1.518473	0.124937	12.15390	0.0000
C	-15.00465	3.337319	-4.496020	0.0001
$\bar{R}^2$	0.891596	Durbin-Watson stat		2.244850
F-statistic	140.8201	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على مخرجات Eviews. V 13

أولا: كتابة دالة الواردات المقدرة

بناءً على نتائج الجدول اعلاه لدالة طلب الواردات الجزائرية المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للفترة (1990-2024)، فان المعادلة الرياضية الخاصة بها هي:

$$\ln IM_t = -15.00465 + 1.518473 \ln GDP_{DZ,t} + 0.059325 RER_t$$

1. تقييم المعنوية الإحصائية والإشارات الاقتصادية للمعلمات:

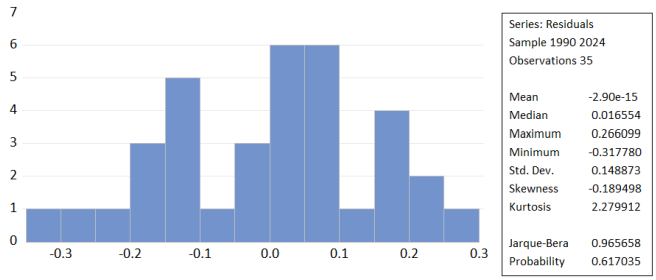
- **ثابت الانحدار (c):** بلغت قيمته (15.004-) وهو معنوي إحصائيا عند مستوى أقل من 5% نظرا لأن القيمة الاحتمالية له تبلغ (Prob = 0.0001).

- **معامل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ($\ln GDP_{DZ}$):** بلغت قيمته (1.518) بإشارة **موجبة**، وهي إشارة متوافقة تماما مع النظرية الاقتصادية، حيث تعني أن زيادة الدخل المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة طلب الجزائر على الواردات بنسبة 1.51% (مرونة دخلية مرتفعة أكبر من الواحد الصحيح). هذا المتغير **معنوي إحصائيا بدرجة عالية جدا** كون القيمة الاحتمالية له (0.0000) وهي أقل من 5%.
- **معامل سعر الصرف الحقيقي الانحدار (RER):** بلغت قيمته المقدرة (0.059325) بإشارة **موجبة**. وحسب اختبار (t-Statistic) فإن قيمته الاحتمالية تبلغ (0.0284) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أن المتغير **معنوي إحصائيا عند مستوى 5%**. هنا نسجل مشكلة الإشارة الاقتصادية لسعر الصرف، وبما أننا نعتمد نظام التسعير غير المؤكد (الارتفاع الرقمي = تدهور الدينار)، فإن ظهور الإشارة موجبة للمعامل (0.0309) يعتبر متناقضا مع المنطق الاقتصادي السليم حيث أن تدهور الدينار (ارتفاع الرقم) يفترض عمليا أن يكبح الواردات (إشارة سالبة)، لكنه ظهر هنا بعلاقة طردية (ارتفاع الرقم أدى لزيادة الواردات)، فالتبرير لهذا هو مفاده ان الواردات الجزائرية تتكون في معظمها من سلع تجهيزية للمصانع، مواد أولية، وسلع غذائية أساسية (كالقمح والحليب)، وهذه السلع تعتبر "سلعا ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها". بناءً عليه، حتى لو انخفضت قيمة الدينار وأصبحت الواردات أغلى، تظل الدولة والمستثمرون مجبرين على استيرادها لاستمرار عجلة الاقتصاد والتموين. هذا يجعل الواردات ضعيفة الاستجابة لسعر الصرف.

2 . تقييم جودة النموذج ككل والاختبارات التشخيصية:

- **معامل التحديد المصحح الانحدار ($\overline{R^2}$):** بلغت قيمته (0.891596)، مما يعني أن الدخل وسعر الصرف الحقيقي يفسران حوالي 89.15% من التغيرات الحاصلة في الواردات الجزائرية، وهي قوة تفسيرية ظاهرة عالية جدا.
- **صلاحية النموذج الكلية الانحدار (F-statistic):** بلغت قيمتها (140.82) وباحتمالية (Prob = 0.0000)، مما يشير ظاهريا إلى المعنوية الكلية العالية للنموذج وصلاحيته الإحصائية.
- **اختبار الانحدار ($Durbin - Watson$):** بلغت قيمته (2.2448)، يعني إحصائيا أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.
- **اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر:** للتحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test of Residuals) لنموذج الواردات المقدر للفترة (1990-2024). فإننا نستعين باختبار Jarque-Bera ، حيث القيمة الاحتمالية للاختبار (0.6170) أكبر بكثير من مستوى المعنوية القياسي 0.05 (أي: 0.617 > 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة. فهي تؤكد علميا أن البواقي (الأخطاء العشوائية) لنموذج الواردات المقدر تتوزع توزيعا طبيعيا حقيقيا

الشكل رقم(08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة الواردات



المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على مخرجات Eviews. V 13

2.1 . تقدير دالة الصادرات

كذلك نتائج التقدير (الملحق 01) لدالة الصادرات مبينة في الجدول 01 التالي:

الجدول رقم(02): نتائج تقدير دالة الصادرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER	-0.002765	0.001385	-1.995543	0.0405
LNGDP_UE	-0.026125	0.013184	-1.981189	0.0043
C	25.47477	6.622420	3.846746	0.0001
$\bar{R}^2$	0.215553	Durbin-Watson stat		2.321504
F-statistic	4.396540	Prob(F-statistic)		0.020560

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على مخرجات Eviews. V 13

أولا: كتابة دالة الصادرات المقدرة

بناءً على نتائج الجدول اعلاه لدالة طلب الصادرات الجزائرية المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للفترة (1990-2024)، فان المعادلة الرياضية الخاصة بها هي:

$$\ln E\,X_t = 25.47477 - 0.026125 \ln G\,DP_{UE,t} - 0.002765 RER_t$$

1. تقييم المعنوية الإحصائية والإشارات الاقتصادية للمعلمات:

- **ثابت الانحدار (C):** بلغت قيمته (25.474) وهو معنوي بدرجة عالية جدا عند مستوى أقل من5% نظرا لأن القيمة الاحتمالية له تبلغ (Prob = 0.0005).
- **معامل الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي ($\ln G\,DP_{UE}$):** ظهرت قيمته سالبة (0.0261-)، وهو ما يتناقض تماما مع النظرية الاقتصادية، حيث يفترض أن نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي يرفع من مستويات دخله وبالتالي يزيد طلبه على الصادرات الجزائرية (إشارة موجبة). هذا المتغير **معنوي إحصائيا** كون القيمة الاحتمالية له (0.0043) وهي أقل من 5%. هذه الإشارة السالبة لها تفسيرا اقتصاديا واقعيا يعكس عمق الاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري الريعي، ويتم تبريره كالتالي:

طبيعة الطلب الأوروبي على الطاقة: الاتحاد الأوروبي هو الشريك التقليدي الأساسي للجزائر، ومعظم مستورداته منها تتكون من النفط والغاز. في السنوات الأخيرة، ومع نمو النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي في أوروبا، بدأت دول الاتحاد بتطبيق استراتيجيات صارمة للتحول الطاقوي وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري التقليدي لصالح الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تبني سياسات لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها في المصانع.

جمود الهيكل الإنتاجي الجزائري: نظرا لأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات محدودة جدا ولا تلبي احتياجات الأسواق الأوروبية النامية (مثل السلع التكنولوجية والخدماتية المتطورة)، فإن نمو الدخل الأوروبي لم يترجم إلى زيادة في طلبهم على السلع الجزائرية، بل تزامن مع ترشيد وتخفيض نسبي في استيراد الطاقات التقليدية، وهو ما يفسر منطقيا العلاقة العكسية المعنوية بين نمو الدخل الأوروبي وحجم الصادرات الجزائرية الكلية في هذه الفترة.

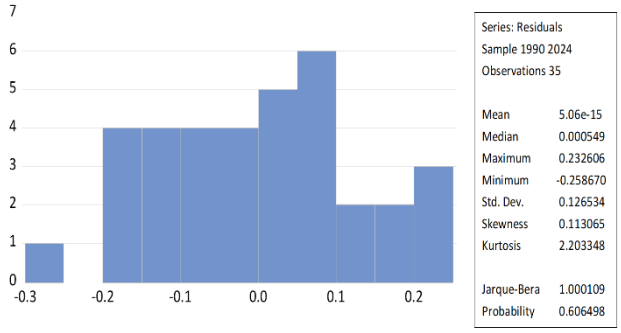
- **معامل سعر الصرف الحقيقي الانحدار (*RER*):** أظهرت نتائج تقدير دالة الصادرات معنوية إحصائية لمتغير سعر الصرف الحقيقي (*RER*) عند مستوى 5% (Prob = 0.0405) ولكن بإشارة سالبة (0.002765-). وبالرغم من أن هذه الإشارة السالبة تخالف النظرية الاقتصادية التقليدية لشرط Marshall-Lerner في ظل نظام التسعير غير المؤكد (حيث يتوقع أن يؤدي تدهور العملة لزيادة الصادرات)، الا ان التفسير بالخصوصية الهيكلية للاقتصاد الجزائري، فمن جهة أولى، وبالنظر إلى الصادرات خارج قطاع المحروقات، هو أن التخفيض لقيمة الدينار الجزائري (الارتفاع الرقمي لسعر الصرف) يترجم محليا في الجزائر على شكل ارتفاع تكاليف استيراد المواد الأولية والسلع التجهيزية والوسيطة التي تعتمد عليها المصانع المحلية (المحدودة أصلا) في إنتاج السلع الموجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات. هذا الارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج المحلي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية السعرية للمصدرين الجزائريين في الأسواق الأوروبية، مما يتسبب في النهاية في تراجع حجم الصادرات، وهو ما يفسر منطقيا الأثر السلبي المعنوي لسعر الصرف على الصادرات.

ومن جهة ثانية، وهي الأهم والأكثر تأثيرا، فإن الصادرات البترولية والغازية (التي تشكل النواة الصلبة لأكثر من 93% من إجمالي الصادرات الجزائرية) تتسم بجمود وصلابة كاملة تجاه تقلبات سعر الصرف المحلي، حيث تسعر هذه المنتجات عالميا بالدولار الأمريكي وتخضع كمياتها المصدرة بصرامة لقيود حصص الإنتاج المقررة من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فضلا عن ارتباط الصادرات الغازية بعقود توريد دولية طويلة الأجل تحدد الكميات مسبقا مع الشركاء الأوروبيين. بناءً على ذلك، فإن سياسة تخفيض الدينار الجزائري لا يمكنها بأي حال من الأحوال زيادة حجم الصادرات النفطية والغازية كونها غير مرنة سعريا ومحكومة بضوابط السوق الدولية والاتفاقيات الجيوسياسية، ليؤكد أن العوامل الأساسية المحددة للصادرات الجزائرية هي صدمات أسعار الطاقة العالمية وحصص أوبك، وليست الآليات النقدية لسعر الصرف المحلي."

3. تقييم جودة النموذج ككل والاختبارات التشخيصية:

- **معامل التحديد المصحح الانحدار ($\bar{R}^2$)**: بلغت قيمته (0.215553)، يظل ضعيفا جدا، حيث يعجز النموذج في صورته الساكنة عن تفسير 78.45% من التغيرات الحاصلة في الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي.
- **صلاحية النموذج الكلية الانحدار (F-statistic)**: بلغت قيمتها (4.396540) وباحتمالية (Prob = 0.020560)، مما يشير ظاهريا إلى المعنوية الكلية العالية للنموذج وصلاحيته الإحصائية.
- **اختبار الانحدار ($Durbin - Watson$)**: بلغت قيمته (2.321504)، يعني إحصائيا أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب الحاد. أي ان البواقي (الحدود العشوائية) هنا أصبحت مستقلة ومستقرة إلى حد كبير.
- **اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر**: للتحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test of Residuals) لنموذج الواردات المقدر للفترة (1990-2024). فإننا نستعين باختبار Jarque-Bera ، حيث القيمة الاحتمالية للاختبار (0.606) أكبر بكثير من مستوى المعنوية القياسي 0.05 (أي: 0.606 > 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة. فهي تؤكد علميا أن البواقي (الأخطاء العشوائية) لنموذج الصادرات المقدر تتوزع توزيعا طبيعيا حقيقيا.

الشكل رقم(09): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة الصادرات



المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على مخرجات Eviews. V 13

2. اختبار شرط Marshall-Lerner

تتويجاً للمسار القياسي للدراسة، تم إجراء الفحص النظري لشرط Marshall-Lerner للتحقق من مدى فاعلية السياسة النقدية التخفيضية للدينار في تحسين أداء المدفوعات التجارية الجزائرية في المدى الطويل. يرتكز هذا الاختبار رياضيا على جمع المرونات السعرية المقدرة للصادرات والواردات في صورتها المطلقة موازنةً بالواحد الصحيح ($|\beta_2 + \alpha_2| \geq 1$). وعند التعويض بالقيم الفعلية المستخرجة من جداول التقدير، حيث بلغت مرونة سعر الصرف في دالة الواردات (0.059325) وفي دالة الصادرات (-0.002765)، تبين أن محصلة الجمع الإجمالية تساوي (0.05656).

بناءً على هذه النتيجة الرقمية التي جاءت أقل من الواحد، يتأكد إحصائيا فشل تحقق هذا الشرط في الحالة الجزائرية. وتتطابق هذه النتيجة حتما مع أدبيات التجارة الدولية التي تؤكد عدم انطباق فرضيات شرط Marshall-Lerner على الدول ذات الاقتصادات أحادية التصدير (Monoculture Economies)، حيث بنيت النظرية التقليدية أصلا على فرضية وجود جهاز إنتاجي مرن ومتنوع قادر على استغلال ميزة انخفاض العملة لزيادة مبيعاته الخارجية (راتول، 2006، ص.249). أما في حالة الجزائر، فإن الاعتماد المفرط على قطاع ريعي وحيد وهو المحروقات (النفط والغاز) الخاضع لقيود دولية كحصص أوبك وعقود التوريد طويلة الأجل، يجعل الصادرات صلبة وعاجزة تماما عن الاستجابة لآليات سعر الصرف، مما يخرج الاقتصاد الجزائري من دائرة صلاحية هذا الشرط النظري، ويؤكد أن معالجة عجز الميزان التجاري لا تمر عبر الأدوات النقدية، بل عبر التنويع الهيكلي الحقيقي للبنية الإنتاجية.

خاتمـــــــة عامة

خاتمـــة عامة

تناولت هذه الدراسة تحليل شرط مارشال – ليرنر من الناحية النظرية والتطبيقية، مع التركيز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2024، وذلك بهدف الوقوف على مدى فعالية تغيرات سعر الصرف في التأثير على الميزان التجاري وتحقيق التوازن الخارجي. وقد أظهرت الدراسة أن العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية تُعد علاقة معقدة تتأثر بعدة عوامل هيكلية ومؤسساتية، ولا تقتصر فقط على مرونات الطلب على الصادرات والواردات كما يفترضه النموذج النظري.

كما بين التحليل القياسي أن أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري يرتبط بدرجة تنوع الصادرات الوطنية وهيكل الواردات ومدى مرونة الطلب عليها، إضافة إلى التأثير الكبير للعوائد النفطية التي تجعل الميزان التجاري الجزائري أكثر حساسية لتقلبات أسعار المحروقات مقارنة بتقلبات سعر الصرف. وعليه، فإن تحقق شرط مارشال – ليرنر في الجزائر يظل رهينًا بمجموعة من الشروط الاقتصادية والهيكلية التي تحدد استجابة التجارة الخارجية للتغيرات في قيمة العملة الوطنية.

وتؤكد نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف وحدها لا تكفي لمعالجة الاختلالات التجارية بصورة مستدامة، بل ينبغي أن تُدعم بإصلاحات اقتصادية شاملة تستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص التبعية للواردات، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية. ومن ثم فإن تحقيق التوازن الخارجي يتطلب تبني مقاربة متكاملة تجمع بين سياسات سعر الصرف والسياسات التجارية والإنتاجية والاستثمارية، بما يساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمـــة المصادروالمراجع

قائمـــة المصادروالمراجع

1. لجزائر, ب .(2017) .*الت*قرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الجزائر .
2. العياطي جهيدة وبن عزة محمد ,2018) .جوان .(إشكالية تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر . - مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي العدد02 .
3. المهدي الطاهر .(2002) .مبادئ إدارة الأعمال . ليبيا : دار النشر طبعة.
4. أنظر الموقع.(s.d.) .https://hbrarabic.com/ :
5. برياطي حسين وزيدان محمد) .بدون سنة نشر محددة .(خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .مجلة علمية،.
6. بلحاج جمعة) .السنة الجامعية: 2024/2023 .(أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2022 .مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص: مالية و تجارة دولية.
7. بلعزوز بن علي .(2006) .محاضرات في النظريات والسياسات النقدية .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى.
8. بلغالي معمر) .السنة الجامعية: 2023-2024 .(أثر تعديل في سعر الصرف على ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية .مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة.
9. بليلة توفيق) .السنة الجامعية: 2021-2022 .(العمامرة ياسين، دراسة تقنيات الدفع وتطورها بالنسبة للتجارة الخارجية الجزائرية .مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، التخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمّو لخضر بالوادي، 2021-2022، .
10. بن حميد سوهير ومصار منصف .(2019) .أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر دراسة قياسية للفترة . (2000-2017) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد.(3)
11. بن عامر نبيل , 2024) .جوان .(الاقتصاد الجزائري: الهيكل الإنتاجي و التشابك القطاعي .مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة 452-437 المجلد 09/ العدد 01.
12. بن عبو ياسين" .(2019) .تحولات السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات: دراسة تحليلية ."مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 12.

13. بن علي، بلعزوز .(2008) .محاضرات في النظريات والسياسات النقدية .الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط02.
14. تايه النعيمي عدنان .(2012) .إدارة العملات الأجنبية .الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
15. حنان تلمساني وتريمان حلايلين .(2016) .ميكانيزمات انتقال السياسية النقدية (حالة الجزائر، . المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، جامعة معسكر مجلد 06، العدد 02، .
16. خروف منير) .السنة الجامعية: 2014-2015 .(المالية والتجارة الدولية .مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس.
17. دوحة سلمى) . السنة الجامعية: 2014-2015 .(أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، .أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر. بسكرة الجزائر .
18. راتول محمد. (2004). تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات. مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر.
19. رعد حسن الصرن .(2000) .أساسيات التجارة الدولية المعاصرة الجزء الأوّل، .دار الرضا للنشر.
20. سليمان شيباني) .السنة الدراسية: 2008-2009 .(سعر الصرف ومحدداته في الجزائر-1963) .(2006مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي.
21. سمير فخري نعمة .(2011) .العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات، .عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة4.
22. شلغوم عميروش .(2017) .فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية (حالة الجزائر 1990 2014)، .مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة بشار، المجلد 01 العدد 16.
23. شيباني سليمان .(2017) .فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر فرنسا(2015 1980) ، . أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03.
24. عبد المطلب عبد الحميد .(2000) .النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ ."مصر: الدار الجامعية.
25. عرفان تقي الدين الحسين .(1999) .تمويل الدولي .عمان: دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى.
26. عقيل جاسم عبد الله .(1999) .النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي) .عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر.
27. علي ذهب .(2017) .آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، .مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد 24، .

28. علي زينة طارق .(2018) .أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجارة في العراق للمدة (2005-2015)، .مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 44 .
29. عوف محمود الكفراوي .(1998) .النقود والمصارف في النظام الإسلامي .الاسكندرية :جامعة الاسكندرية.
30. عوف محمود كفراوي .(2006) .السياسة المالية و النقدية في ظل اقتصاد إسلامي .إسكندرية مصر: دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب.
31. فليح حسن خلف .(2004) .التمويل الدولي .الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
32. كياس أسامة .(2022) .العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري " حالة اقتصادات الدول الناشئة ."مجلة معهد العلوم الاقتصادية: المجلد 25 العدد 01 .
33. محمد بن ابراهيم التويجري .(2007) .التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة .تونس.
34. محمد عبد المنعم عفر .(1985) .الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الكلي، .المجلد الرابع، دار البيان العربي.
35. محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري .(1997) .إدارة الأعمال .الإسكندرية : الدار الجامعية.
36. محمد, س .(2017) .محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تيارت: جامعة تيارت .
37. محمود حسن حسني .(2017) .تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري .
38. معروف هوشيار .(2013) .تحليل الاقتصاد الدولي .الأردن :الطبعة الأولى، دار جديد.
39. منال محمود طلعت .(2003) .أساسيات في علم الإدارة .الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.
40. هجيرة, ع. ا .(2017) .العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري . أطروحة دكتوراهكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
41. هشام مصطفى الجمل .(2006) . دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية .إسكندرية، مصر: الحلال للطباعة، الطبعة الاولى.
42. وفاء بومدين ومحمد خميسي بن رجم ,2019) .ديسمبر 03 .(أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية .(2017-1990) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية المجلد 06 العدد03.

Yamna, T. (2014). L'analyse de la croissance économique en Algérie. . *Thèse de doctorat. Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion. Université abou bekr belkaid: Tlemcen.*

ا

قائمـــــــة الملاحق

قائمـــة الملاحق

الملحق 01

Dependent Variable: LNIM
Method: Least Squares
Date: 05/24/26 Time: 22:49
Sample: 1990 2024
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER	0.059325	0.001541	2.088937	0.0284
LNGDP_DZ	1.518473	0.124937	12.15390	0.0000
C	-15.00465	3.337319	-4.496020	0.0001

R-squared	0.897972	Mean dependent var	24.16581
Adjusted R-squared	0.891596	S.D. dependent var	0.466076
S.E. of regression	0.153455	Akaike info criterion	-0.829007
Sum squared resid	0.753547	Schwarz criterion	-0.695691
Log likelihood	17.50762	Hannan-Quinn criter.	-0.782986
F-statistic	140.8201	Durbin-Watson stat	1.244850
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LNEX
Method: Least Squares
Date: 05/25/26 Time: 02:10
Sample: 1990 2024
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER	-0.002765	0.001385	-1.995543	0.0405
LNGDP_UE	-0.026125	0.013184	-1.981189	0.0043
C	25.47477	6.622420	3.846746	0.0005

R-squared	0.215553	Mean dependent var	24.37539
Adjusted R-squared	0.166525	S.D. dependent var	0.142865
S.E. of regression	0.130428	Akaike info criterion	-1.154174
Sum squared resid	0.544367	Schwarz criterion	-1.020859
Log likelihood	23.19805	Hannan-Quinn criter.	-1.108154
F-statistic	4.396540	Durbin-Watson stat	2.321504
Prob(F-statistic)	0.020560		

B) Distinction between Revaluation and Appreciation of a Currency:

- **Revaluation:** A revaluation is an increase in the official exchange rate of a currency set by the government or central bank. It is a deliberate policy move to strengthen the currency's value.
- **Appreciation:** Appreciation refers to a natural increase in the value of a currency due to market forces, such as increased demand for the currency in the foreign exchange market.

C) Distinction between Devaluation and Depreciation of a Currency:

- Devaluation: Devaluation is a deliberate policy action by a government or central bank to reduce the official exchange rate of its currency. This makes exports cheaper and imports more expensive.
- Depreciation: Depreciation occurs when a currency's value decreases in the foreign exchange market due to market forces, such as decreased demand for the currency.